African Journal of Advanced Studies in Humanities and Social Sciences (AJASHSS)
المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية
Online-ISSN: 2957-5907
Volume 3, Issue 1, January - March 2024, Page No: 302-323
Website: https://aaasjournals.com/index.php/ajashss/index
معامل التأثير العربي 2023: 1.25 **SJIFactor 2023: 5.58** **ISI 2022-2023: 0.510**

الملامح الصوْتيّة والصرْفيّة في منظومة الحقائق النحويّة المسمّاة (مُعينة الطلاّب) للشيخ قِرّيوْ: عرْضٌ وتَوْصيف

د. عبد الحكيم محمّد بادي *
أستاذ مساعد، قسم اللغة العربيّة وآدابها، كلّيّة الآداب، جامعة مصراتة، مصراتة، ليبيا

Phonological and Morphological Features in the Composition of Grammatical Facts Called (Mu'inat attulab), the Aid of Students" by Sheikh, Gerrew: Overview and description

Dr. Abdulhakim Mohaled Badi *
Assistant Professor, Department of Arabic Language and Literature, Faculty of Arts, Misurata University, Misrata, Libya

*المؤلف المراسل	hkbadi2015@gmail.com	*Corresponding author
تاريخ الاستلام: 2024-01-03	**تاريخ القبول:** 2024-02-27	**تاريخ النشر:** 2024-03-17

الملخص

يهتمّ البحثُ بمنْظومة **"الحقائق النحْويّة"** التي سمّاها ناظمُها الشيْخ محمّد قِرّيوْ **"مُعِينة الطلاّب"** في حَقْلَي الصوْت والصرْف اللذيْن لا يهْتمّ بهما -عادةً- أصحابُ المقدِّمات النحْويّة، هذا وقدْ مَهّدتُ لِلبحْث بتعْريفٍ مُقْتضَبٍ لِلناظم ومَنْظومتِه، وقارنتُ بيْنها وبيْن بعْض المقدِّمات النحْويّة، كـ**قواعد الإعْراب** لابن هشام، **والمقدّمة الآجرّوميّة، ومنْظومة الشِّبْراويّ**، ثُمّ قسّمْتُه مَبْحثيْن، عَنْونتُ الأوّل بـ**"أبْواب صوْتيّة وصرْفيّة خالصة"**، ضَمَّ مُقدّمةً دقيقة في الصوْت بَيَّن فيها الناظم حقيقتَه وتقْسيمَه إلى صوْتٍ ساذَجٍ ولفْظٍ مُشْتمِلٍ على حُروف البِناء المسْتعْمَلة والمُهْمَلة، وخَصَّ المعْتلّ الآخِر مِن الأفْعال والأسْماء بِبابٍ مُسْتقلٍّ، أشار في آخره إلى الشبيهِ بالصحيح، وأعْقبَه بِبابيْن عن النكرة **واسْمَي الجِنْس والجمْع**، مُفصّلاً أنْواعَهما بذِكْر القواعد أحْياناً، وبالأمْثلة أحْياناً أخْرى، وعَنْونتُ المبْحثَ الثاني بـ**"مُقتطَفات صرْفيّة متفرّقة مِن أبوابٍ نحْويّة"**، وهي القضايا الصرْفيّة التي تخلّلَت الأبوابَ النحْويّة، حيْثُ تَناوَل في باب **"الكلمة وأقْسامها"** الاسمَ والفعْلَ تَعْريفاً وعلاماتٍ، وعَرّفَ التنْوين في باب **"التنْوين وأقسامه"**، وعالَج في باب **"المعْربات الثمانية"** -تواليا- جمْعَ التكْسير، وجمْعَي التأنيث والتذْكيرِ السالِميْن والمثنّى، فأفاض في تعْريفاتها ومُحْتَرَزاتِها وشُروط صَوْغها، مُورِداً بعْضَ الأمْثلة، وقدْ تَركّز عملي في البحْث على العرْض والوصْف الممْزوج بالتوْضيح والتعْليق والتحْليل أحْياناً، والانْتقاد أحْياناً أخْرى، مُبيّناً في ثناياهُ قُدْرةَ الشيْخ الناظم على الإحاطة والاخْتزال والدقّة وجَوْدة العرْض، وتبسيط القواعد للمسْتهْدَفين مِن تلاميذه المبْتدئين، ومُوصياً بِتعْميمها وتدْريسها.

الكلمات المفتاحية: المَنْظومة، الناظم، الصوْت/ الصرْف.

Abstract

This current research is concerned with the composition of the "grammatical facts," called by its composer, Sheikh, Mohamed Gerrew, "The Aid of Students." It is limited to the fields of

sounds and morphology, which are usually not given interest by the authors of the "Introductions to Grammar". I have prepared the research with a brief definition of the composer and his composition. I compared it with some grammatical introductions, such as “The Rules of Parsing” by Ibn Hisham, the “Ajrumiyya Introduction,” and “Shabrawi’s Composition.” Then I divided it into two topics. I titled the first “Pure Phonological and Morphological Topics.” It includes a precise introduction to the sound in which the composer explained its reality and its division into a naïve sound and a term, including the used and neglected uninflected letters. The vocalic-ending verbs and nouns were given a separate topic at its end where he referred to the similar to the correct one and followed it with two chapters of the indefinite noun, the gender and plural nouns, detailing their types by mentioning, sometimes, the rules and in other cases with examples. I titled the second topic the “Scattered Morphology in Grammatical Topic, which are the morphological chapters that interspersed the grammatical chapters, where “The Word and its Topics”, the noun and verb with definition and signs are approached in the chapter. The “Tanween and its divisions" were defined in the chapter of the “Tanween and its divisions". “The Eight Inflections” chapter dealt with the "takseer" plural, and the sound dual feminine and masculine plurals, the dual in succession. He elaborated its definitions, requirements, and conditions for formulating them, providing some examples. My research work has focused on the presentation and description mixed with clarification, comments, and analysis at some times, and criticism at other cases, showing the ability of the Sheikh, the composer, in emphasized conciseness, brevity, accuracy, the quality of presentation, and simplifying the rules for his targeted beginner students, and recommended circulating and teaching them.

Keywords: Composition, Composer, Sound / Phonetics.

المقدّمة

الحمد لله ربّ العالَمين، والصلاة والسلام الأتمّان الأكملان على المبْعوث رحمةً للعالَمين سيّدنا محمّد وعلى آله وصحْبه ومَنْ تَبِعهم بإحْسانٍ إلى يوم الدِّين، **أمّا بعد:** فقدْ نشرْنا ورقةً عِلْميّةً في المؤتمر العلْميّ الأوّل عن الشيْخ العلاّمة الشيخ محمّد مفْتاح قِرّيوْ سيرة ومسيرة، بعنوان: **"وقفات عَروضيّة مع منظومة الحقائق النحْويّة للشيْخ قِرّيو"**، ورأيْنا أنّ جُلّ الورقات المقدَّمة من البُحّاث في منظومته النحْويّة المسمّاة (مُعينة الطلاّب) انصبّتْ على الجانب النحوي، فكتبوا في منْهجها النحْويّ وقواعدها وحقائقها وأبوابها ومسائلها النحْويّة؛ فرأيْنا أنْ نتناول جانباً لمْ يطرُقوه ألاَ وهْو القوانين الصوْتيّة والقواعد الصرْفيّة المبثوثة في منظومته، وهذا أهمّ دوافعنا إلى تناوُل هذا المؤْضوع استكْمالاً لِسلْسِلة البحوث النحْويّة، وسمّيْناهُ: **"الملامح الصوْتيّة والصرْفيّة في منظومة الحقائق النحويّة المسمّاة (مُعينة الطلاّب) للشيخ قِرِّيوْ عرْض وتوْصيف"**

وهَيْكلْناهُ في مقدّمةٍ وتمهيدٍ ومَبحثيْن وخاتمةٍ وثَبْتٍ لِلمراجع على النحْو الآتي:

المقدّمة: وفيها سببُ الاختيار وخطّة البحث وأهمّيّتُه ومَنْهجيّتُه والدراسات السابقة. **التمْهيد:** وفيه تعْريفٌ مُوجَز بالناظم ومنْظومته، ومُقارنةٌ سريعةٌ بيْن مَوْضوعاته ومَوْضوعات بعْض المقدِّمات النحْويّة المشابهة. **المبْحث الأوّل-** أبوابٌ صوْتيّةٌ وصرْفيّةٌ خالصة. **المبْحث الثاني-** مُقتطَفات صرْفيّة متفرّقة مِن أبوابٍ نحْويّة. **الخاتمة والتوْصيات:** وفيها بعضُ المُلاحَظات المُسْتفادة من نَصّ المَنْظومة. **المراجع**.

وتبْرُز أهمّيّة هذا البحْث في أكثرَ من جانبٍ؛ فهو إظْهارٌ لجهْد أحد عُلماء مدينة مصراتة وليبيا وأئمّتها في القرْن العشْرين، وتبْيِينٌ لاهْتمام الشيْخ بتلامذتَه حين خَصَّهم بِمنظومةٍ نحْويّةٍ تُيَسِّر لهم اسْتيعابَ مُقدِّمات النحْو بمعْناهُ الشامل، وتُميط اللِّثامَ عمّا غمضَ وما أشكل عليهم مِنْ المُدوّنات النحْويّة الشهيرة كالأَلْفيّة وغيْرِها، واستخْراجٌ لِفوائدَ جَمّةٍ صوْتيّةٍ وصرْفيّةٍ لا يَهْتَمُّ بها أصحابُ المقدِّمات النحْويّة عادةً.

وقد آثرْنا أنْ نَسِم بحثنا بالمَلامح؛ لأنّ الغالبَ على المنظومة موْضوعاتُها النحْويّة، ولا تخْلو هذه المؤْضوعات مِن ارتباطاتٍ بجوانبَ أخرى هي بمثابة مُقدّماتٍ أوْ مُكمِّلات، وخصوصاً في حَقْلَي الصوْت والصرْف؛ إذْ لابُدّ مِن تقاطعهما مع بعْضهما ومع النحْو، كجمْع السلامة للذكور، فهو موْضوع نحْويٌّ

تَرْكيبيٌّ إعْرابيٌّ بامْتياز، ولكنْ في ذات الوقْت لابُدّ مِن تَبْيين شرائطه وطريقة صَوْغه، وهذا من اهْتمامات البِنْية الصرْفيّة الداخليّة في الصِّيغة؛ ولِذا رَكّزْنا على هذيْن المستوَييْن -الصوْتيّ والصرْفيّ- لاسيّما وأنّ الهدف من المنظومة تَعْليميٌّ بَحْتٌ، يُقدِّم مَبادئَ أوّليّة لِمَنْ أراد خَوْضَ غِمار اللغة مِن بوّابة القواعد الميَسَّرة، واتّبعْنا منْهجَ الوصْف المشْفوع بالتحْليلات والتعْليلات والتفْسيرات التي تقْترب مِن الشرْح أو التعليقات أو الاستدراكات أحْياناً، والتي مِنْ شأْنها أنْ تُبْرز أهمّيّةَ القواعد المختارة مِن الناظم، واعتمدْنا على طائفةٍ من الكتب الصوْتيّة والصرْفيّة والنحْويّة والمعْجميّة والتفْسيريّة وما استدْعاهُ البحْثُ، كـ(**سِرّ صناعة الإعراب وشرْح الرضيّ على الشافية** و**الهَمْع والأصْوات اللغويّة** و**الكشّاف**...) وغيْرها.

أمّا الدراسات السابقة فتتمثّل في أمْريْن: **الأوّل-** بلاعو، محمّد عليّ، **"الحقائق النحويّة لِلعلاّمة الفقيه المُشارك محمّد مفتاح قِرّيْو شرْح وتحْقيق"**، نَشَرهُ في دار ومكتبة بن حمودة عام: 2022م، وقد مهّد المُحقِّقُ بترْجمةٍ جيّدةٍ لِلشيْخ الناظم، وجاء شرْحُه مُقْتضَباً، حاول أنْ يُوضِّح فيه مُلْبِسات النصّ، ولكنّه لمْ يَسْتوْفِ بعْضَها، وقدْ رجعْنا إليْه في بعْض الإشارات، وتَنْقصُه الدقّةُ الطباعيّة. **الثاني-** بُحوثٌ نُشِرتْ في المؤتمَر العِلْميّ **"الشيخ العلاّمة محمّد بن مفتاح قِرّيْو سِيرة ومَسيرة"** في محْوَره الرابع (اللغة العربيّة وعُلُومُها)، منشورات كليّة الدراسات الإسْلاميّة، جامعة مصْراتة، 2018م، وهي: بادي، عبد الحكيم محمّد، **"وقَفات عَروضيّة مع مَنْظومة الحقائق النحْويّة لِلشيْخ قِرّيْو"**، ضبَط الباحثُ فيه النصَّ وتناولَهُ مِنْ زاوية الشكْل العَروضيّ والقافيّ. والباروني، عمر عليّ وأبو غولة، محمّد أبو الناصر، **"مُعينة الطلاّب (تحقيق)"**، مَهَّد المُحقِّقان بتعْريفٍ مُقْتضَبٍ لِلشيْخ الناظم، أَرْدفاهُ بِمُقدِّمةٍ وصْفيّة جيّدةٍ لِخطوات التحْقيق وتَوْثيق النصّ، ثُمّ الْتَزَما ضَوابطَ التحْقيق المُتعارف عليْها، وقد عرضْنا نصَّ المَنْظومة المدْروسَ في الضَّبْط على تَحْقيقهما، وزرموح، عبد الحميد عثمان، **"مِنْ إسْهامات الشيخ قِرّيْو في العربيّة (ما لا ينْصرِف) نموذجاً"**، عرّف الباحثُ بالشيْخَ الناظم باخْتصارٍ، وركّز على تعريف مصْطلَح (المنْظومة)، ثُمّ شرح أبياتَ البابِ وقارَن بيْنها وبيْن الأَلْفيّة مِنْ حيْثُ الأمْثلةُ واخْتيارُ المسائل. وعِيبلو، سالم محمّد، **"الخصائص المنْهجيّة لِكتاب الحقائق النحْويّة لِلشيْخ محمّد قِرّيْو"**، بدأ بالحديث عن خصائص شخْصيّة الشيْخ الناظم ومُكوّنات ثقافته المَوْسوعيّة، وأتْبعَها بِبَسْطةٍ مُهمّةٍ عنْ خصائص النحْو العربيّ، ثُمّ اسْترْسَل في تعْداد الخصائص المنْهجيّة في ترتيب الأبواب والتعليل وطريقة العرْض والتناوُل، ومِنْ ملاحظاته الخِتاميّة: "وهو كتابٌ رغْم اخْتصاره كامل، ومع سُهولة أَلْفاظه مُكثَّف... وهو مُقْتصِرٌ على الأصول فيُلاحَظ أنّهُ بعْد أنْ ذكر أحْكامَ المُفْرَدات عرّج على التراكيب" (عيبلو (2018) 2/ 33-34).

واللهَ نسألُ أنْ يُقدِّم عَمَلُنا إفادةً ولوْ يَسيرةً، وأنْ يكون خالصاً لِوَجْهه الكريم.

التمهيد

أوّلاً- التعْريف بالناظم:

هو الشيْخ الجليل النّبيه الفقيه الأصوليّ اللُّغَويّ المؤرّخ المناضل المُفْتي المشارك في عُلومٍ شتّى، **محمّد مفْتاح قِرّيوْ**، وُلِد بمنْطقة الغِيران في مصراتة، عام: 1332هـ – 1914م، حَفِظ القرْآن في قرْيته، ثُمّ انْتقل إلى زاوية سيّدي أحْمد زُرُّوق؛ لِيُلازِم العالِمَ العامِل الشيْخ رمضان أبو تُرْكيّة، ثُمّ انْتقل إلى الزاوية الأسْمريّة، وأخَذ عنْ عالِميْها: الشيْخ منْصور أبو زبيدة، والشيْخ ارْحومة الصاري الذي تأثّر به وأخذ عنْه في الزاويتيْن، وبعْد ذلك تصدّر لِلتدريس في الأسْمريّة قليلاً، ومَكث زُهاءَ عشْرين عاماً في الزاوية الزرّوقيّة، ينفع ويُفيد ويُؤلِّف ويُجيد، وبعْد افْتتاح معْهد القويري الدِّينيّ انْتقَل إليْه يُدرِّس عُلومَ الشريعة واللُّغة والأدب والتاريخ والمَنْطق، ثُمّ تَقاعَد ومكث في بيْته، وتَفرّغ لِلتأليف والفُتْيا والإصْلاح بيْن الناس ونَفْعهم حتّى صعدتْ روحُه الطيّبة إلى بارئها سنة: 2000م مَغْفوراً له بإذْنه تعالى، ومُبجَّلاً في قُلوب الناس، ومِنْ أهمّ مؤلَّفاته: تراجُم أعْيانِ العُلَماء مِن أعْيان مصراتة القُدَماء، ومعارك جهاد الليبيّين، وجواهر الفقْه، وشرح النظْم المُسمّى بِسُلَّم الإنْشاء. (للاسْتزادة يُنظَر: أمانة الإعْلام والثقافة، (1977)، ص438-439. وأبو عجيلة، (2001)، 2/ 139-153. والزريقي، (2005)، 1/273-279، 2/ 385- 390. وبلاعو، (2022) ص21-59. وتُراجَع: بحوث مؤتمر الشيخ قِرّيْو (2018) بادي، 2/66-67. وعيبلو، 2/ 4-12. والباروني وأبو غولة، 3/445-448. وزرموح، 1/ 322-326).

ثانياً- التعْريف بالمنْظومة:

صرّح الشيْخُ في مُقدِّمة منْظومته أنّها حقائقُ نحْويّةٌ، سمّاها (مُعينةَ الطلاّب) وعَنى المبْتدئين؛ لِيَرْتقِيَ بهم في دَرجات هذا العِلْم شيْئًا فشيْئًا قبْلَ أنْ يُدرّسَهم المدوَّنات النحْويّة التراثيّة، ومُصْطلَح **المنظومة العِلْميّة أو الشِّعْر التعْليميّ** عند أهْل الفُنون والعُلوم يعْني: القواعدَ والمسائلَ العلْميّة المُنْضبِطةَ بالبَرْهنة والحُجَج والتعْليلات وما شابَهَ ذلك في عِلْمٍ مّا، المَصوغةَ في قالَبٍ تَقْتصِر علاقتُه بالشِّعْر على الوزْن والقافية؛ لِيَسْهُل بوسيلة النَّغْمة الموسيقيّة الحِفْظُ وسلاسةُ الاسْتِحْضار وتَرْسيخُ الأفْكار (ينظر: المجريسي (رسالة ماجستير، 2006) ص21-35، 375-376)، والمنْظومة مِنْ بحْر الرجَز، سار فيها ناظمُها على طرائق الأوّلين الذين يُعْنَوْن بالقاعدة تعْريفاً وأحْكاماً، وقد يُمثِّل أوْ يسْتشْهد أحْياناً، وقدْ يَسْتثْني أو يُوضِّح أحْياناً أُخْرى، ويقول في هذا:

وبعْدُ، إنّ هذه حقائقُ ∆ نحويّةٌ لِلْمبْتدي تُوافِقُ
سمَّيْتُها: مُعينةَ الطلاّبِ ∆ واللهَ أرْجو الوفْقَ لِلصوابِ

ويقول في مُبْتدأ مِنْظومته النحْويّة:

حمْداً لِربّي وصلاتُه على ∆ مُحمَّدٍ وآله ومَنْ تلاَ

ويخْتمُها بِقوْله:

أبْياتُها يَجْمعُها "دُرٌّ بَدَا" ∆ لِمَنْ يُريدُ هذه القواعدَا

ويقْصِد بذلك أنّها بلغتْ [210] عشرة أبْياتٍ ومائتيْن، عَدَّها بِنظام (حساب الجُمَّل) المعتمِد على القِيَم العدَديّة لِلْحُروف الأبْجديّة في (دُرٌّ بَدَا)؛ فالراءُ تُساوي [200] مائتيْن، وكِلْتَا الداليْن تُساوي [8] أربعةً، والباء تُساوي [2] اثنتيْن، (ينظر: الباشا، (1992)، ص341-342)، ولا يَخْفى ما في هذه القفْلة الأخيرة مِنْ حُسْن اخْتتامٍ في أخْصر عبارة؛ إذْ جعَل لها دلالتيْن، دلالةً عدديّةً حَثَّ فيها القارئَ على إعْمال فكْره والتساؤل عن القِيَم العدَديّة لِهذه الحروف حتّى يَصِل إلَيْها، ودلالةً معْنويّةً حين ادّعى -بلاغيًّا- أنّ هذه الاختيارات النحْويّة بمثابة دُرَرٍ ثمينةٍ بارزةٍ لِمَن يُريد تحْصيلَ القواعد وإجادةَ العربيّة.

هذا وقد قسّم الناظمُ مُعينةَ طلاّبه أربعَ فقراتٍ، **الأولى-** افتتاحيّةٌ في أربعة أبياتٍ، ختَمها بقوْله:

والنفْعَ لِلقُرّاء معْ غَفْر الزلَلْ ∆ وأنْ يُثيبنا ويُصْلح العملْ

ولمْ يُعنْونْها، بلْ جعلَها ديباجةَ ثَناءٍ وحمْدٍ وصلاةٍ وتسْميةٍ لِلمنْظومة ودعاءٍ بالنفْع والغُفْران والمثُوبة.

الفقرة الثانية- مقدّمة صوْتيّة في سبْعة أبْياتٍ بدأها بقوْله:

الصوْتُ وصْفٌ خارجٌ مع النفَسْ ∆ له تَموُّجٌ طويلٌ منْجرِسْ

وبيّنَ الصوتَ الدالَّ، والصوْت الساذج غيْرَ ذي المعْنى، وفرّق بيْن حروف المعاني والمباني، ولَفْظِ (الصوْت/ الحرْف) واسْمِه، وختمها بِتبْيين اللفْظ المسْتعمَل والمهمَل، وقال في آخره:

وعكسُه مسْتعمَل وهو الذي ∆ يُدعى بِقوْلٍ، وهو خير مأْخَذِ

الفقرة الثالثة- وهي لُبّ المنْظومة، وموضوعها الرئيس، في خمسةٍ وتسْعين بيْتاً مُوزَّعة على ثلاثةَ عشرَ باباً، رتَّبَها على التوالي: باب الكلام وما يتألّف منه. باب الكلمة وأقْسامها. باب المركَّب وأقْسامُه، باب التنْوين وأقْسامُه، باب البناء وأنواعُه، باب الإعْراب وأقْسامُه، باب المعْرَبات الثمانية، باب المعْتلّ من الأفْعال والأسْماء، باب ما لا ينْصرِف، باب المعارف، باب النكرة واسم الجنْس، باب اسْم الجمْع، باب الجُمَل، باب حُكْم الجُمَل وشبْهها بعْد المعارِف والنكِرات، وختم فوائدَه العلْميّة وحقائقَه النحْويّة بِقوْله:

ولمْ يُجاوِزْ عاملاً قدْ خُصَّا ∆ وجاء مَذْكوراً لذاك نّصَّا

الفقرة الرابعة- خاتمةٌ في أربعة أبيات لمْ يخُصّها بعنْوانٍ؛ بل أَشْعر بها بقوله:

وفي الذي ذكرتُه كِفايهْ ∆ والحمدُ لله لدى النهايهْ

وثَنّى بالصلاة والسلام على النبيّ الكريم والآل والصحْب والتابعين، على عادة الفُضلاء من النُّظّام والعلماء، وأكّد على عدد أبيات المنظومة، وقد سبقَت الإشارةُ إلَيْه آنفا، ويُلاحَظ في المنْظومة أنّها اقْتصَرتْ على العُموميّات المُتماشية مع فكرة المُقدِّمات، وأنّها تدرّجتْ في مَوْضوعاتها من الجُزْء إلى الكُلّ، ومِن الصوْت إلى الكلمة المُفْرَدة إلى المُركَّب إلى الجُمَل الصُّغْرى والكُبْرى، وفيها مَساحةٌ مَقْبولة لِلصوْت والصرْف مع التركيز على المُسْتوى التركيبيّ الإعْرابيّ (ينظر: عيبلو (2018) 2/ 22-34. وبلاعو (2022) ص64-115).

ثالثاً- مقارنة بيْن المنظومة وبعْض المقدّمات النحويّة:

في هذه الفقرة نستعْرضُ في عُجالةٍ ثلاثَ مقدّماتٍ سبقتْ مَنْظومةَ الشيْخ قرّيْو على سبيل المثال لا الحصْر؛ لِلْمقارَنة بيْنها في اختياراتِ كلٍّ، وتبْيين المباحث التي غطّتْها، دون إطالةٍ ولا تحليلٍ.

1- **المقدّمة الآجرّوميّة** لابن آجرّوم الصنْهاجيّ [ت: 723هـ]، بدأ مقدّمته بتعْريف الكلام والكلمة، وعلاماتِ أقْسامِها، ثُمّ ذكر خمسة أبوابٍ هي -تواليا-: باب الإعراب والبناء. وباب معْرفة علامات الإعراب. وباب المرفوعات من الأسماء. باب المنْصوبات من الأسْماء. باب المخْفوظات من الأسماء، ثُمّ عرّج على المجْزومات وأَلْحقَ بعْضُ شُرّاح مُقدّمته: التوابع وإعْمالَ الأسْماء والعدَد وغيْرها، وقدْ حظيَت المقدّمة الآجُرّوميّة باهْتمامٍ عجيبٍ قديماً وحديثاً، وتُعَدّ مِنْ أنْفع الكتُب للمبْتدئين الطامحين إلى فهْم المبادئ النحويّة. (تُراجَع -على سبيل المثال- المُدوَّنات الآتية: الصادق، (1955). وعبد الحميد (1972). والحطّاب، (2009)).

2- **الإعراب عن قواعد الإعراب** لابن هشام الأنصاريّ [ت: 761هـ]، وهو مشْهورٌ عنْد أهْل الفنّ بـ**(قواعد الإعْراب)**، وهو مِنْ كتبه المتقدّمة، بدليل قوْله في مُقدّمة **(مُغْنيه)**: "ومِمّا حثّني على وضْعه أنّني لمّا أنْشأتُ في معْناهُ المقدّمةَ الصُّغْرى المُسمّاة بالإعْراب عنْ قواعد الإعْراب، حسُن وقْعُها عند أُولي الألْباب، وسار نفْعُها في جماعة الطلاّب، مع أنّ الذي أَوْدعتُه فيها بالنسْبة إلى ما ادّخرْتُه عنْها كشجَرةٍ مِن عِقْد نَحْر؛ بلْ كقطْرةٍ مِن قطرات بحْر" (ابن هشام (د.ت)، 1/ 9-10)، وعلى الرغْم مِنْ أنّ الكتابَ رسالةٌ موجَزة فإنّ فائدتَه واهْتمامَ العلماء به بارزٌ، بِنسْج الشروح والمنْظومات والتوْضيحات عليْه، وقدْ جعلهُ ابنُ هشامٍ في أرْبعة أبوابٍ: **الأوّل-** في الجمْلة وأحكامها. **الثاني-** في الجارّ والمجْرور. **الثالث-** في تفْسير كلماتٍ يحْتاج إليْها المُعْرِبُ. **الرابع-** في الإشارة إلى عباراتِ مُحرَّرةٍ مُسْتوْفاةٍ مُوجَزة. (تُراجَع -على سبيل المثال- المُدوَّنات الآتية: العبيدي (1970)، وقباوة، (1993)، والأزهري، (د.ت)).

3- **منظومة عبد الله الشبْراوي** [ت: 1171هـ]، وهي مَنْظومةٌ لاميّةٌ مُختصَرةٌ منْ بحْر البسيط، أنشأها تلْبيةً لِرغْبة عزيزٍ عليْه، سأله أنْ يَنْظمَ له قواعدَ فنّ العربيّة، فأجابهُ في (51) واحدٍ وخمسين بيْتاً، بدأها بقوْله:

يا طالبَ النحْو خُذْ منّي قَواعدَهُ Δ مَنْظومة جملة من أحسن الجُمَلِ

وقدْ ضَمّن فيها ناسجُها خمسةَ أبوابٍ، **الأوّل-** جعلَه في (الكلام) عنْد النحاة وما يتألّف منهُ في أربـ(4)ـعة أبْياتٍ. **الثاني-** اختصر فيه الإعراب اصطلاحاً في ستّـ(6)ـة أبْياتٍ. **الثالث-** فصّل فيه مرفوعاتِ الأسْماء في سبعـ(17)ـةَ عشرَ بيْتاً. **الرابع-** فصّل فيه -أيْضاً- منْصوباتِ الأسْماء في أربعـ(14)ـةَ عشرَ بيْتاً. **الخامس-** اختصر فيه مخْفوظات الأسماء في خمسـ(5)ـة أبياتٍ، ويُحسَب لِلناظم جَوْدةُ الصَّوْغ وإيجازُ العبارة وحُسْن إيراد المثال، غيْرَ أنّ إيجازَهُ مُلْجئٌ إلى التفْصيل، ومُحْوِجٌ إلى الشرح والتوْضيح أحْياناً، كقوْله في مرْفوعات الأسماء والمفاعيل الخمس وعوامل الخفض الثلاث -تواليا-:

مَثالُه: ظنّ زيدٌ خالداً ثِقةً Δ وقد رأى الناسُ عمْراً واسعَ الأملِ
وتلْك ستّةُ أبْوابٍ سأُتْبعُها Δ بالنعْت والعطْف والتوْكيد والبدَلِ
منْها المفاعيل خمْسٌ مُطْلَقٌ، وبه Δ وفيه، معْه، لهُ، وانظُرْ إلى المُثُلِ
ضربْتُ ضَرْباً أبا عمْروٍ غداةَ أتى Δ وجئتُ والنيلَ خوْفاً مِنْ عِتابك لِي
عواملُ الخفْض عنْد القوْم جُمْلتُها Δ ثلاثةٌ إنْ تُردْ تمْثيلَها فقُلِ
غُلامُ زيْدٍ أتى في مَنْظرٍ حَسَنٍ Δ فانظُرْهُ واحْذَرْ سِهامَ الأعْيُن النُّجُلِ

ثُمّ ختم منْظومتَه بقوْله:

واعْلمْ بأنّ حُروفَ الجرّ قدْ ذُكِرتْ Δ في الكُتْب فارْجعْ لها واسْتغْنِ عنْ عملِ
يا ربّ عفْواً عن الجاني المسيءِ فقدْ Δ ضاقتْ عليْه بطاحُ السهْلِ والجبَلِ

(ينظر: ارفيدة، (1997)، متن منظومة الشبْراوي، 1/ 322-327).

المبْحث الأوّل- أبواب صوْتيّة وصرْفيّة خالصة:

أوّلاً- مقدّمةٌ في الصوْت، يقول فيها: (الباروني وأبوغولة (2018) 3/ 453-454. وبلاعو(2022) ص65-66)

الصوْتُ وصْفٌ خارجٌ معَ النفَسْ Δ لهُ تَمَوُّجٌ طَويلٌ مُنْجَرِسْ
فمنْه ما بساذجٍ مَعْروفُ Δ وهو الذي ليس لهُ حُروفُ
وما عدا ذاك فلفْظٌ قد حصَلْ Δ وهو الذي على حُروفٍ اشْتمَلْ

أعْني حُروفَ الهجْوِ والمبانِي Δ وهْي التي ليستْ لها مَعانِي
لها ذواتٌ ولها أسْماءُ Δ بذاتها البناءُ لا الهجاءُ
واللفْظُ قسْمانِ فمنْه مُهْمَلُ Δ وهْو الذي من المعاني مُعْزَلُ
وعكْسُه مُسْتعمَلٌ وهْو الذِي Δ يُدْعى بِقوْلٍ، وهْو خيْرُ مأْخَذِ

يتّضِح عند القراءة الأولى لهذه المقدّمة التي يغْلبُ عليْها الجانب الصوْتيّ لِلْحرْف المكوّن لِلبِنْية الكِلْميّة سببُ تسْمية الناظم لها بـ(المُقدّمة الصوْتيّة)، ولكنّها تتداخَل في بعْض أبْياتها مع البِنْية الصرْفيّة (المورْفيميّة Morpheme)، وقد بدأ بالصوْت؛ لأنّه أقْدم في الاستعمال الإنسانيّ من التركيب الكِلْميّ والجُمْليّ، بدليل ابْتداء الأطفال بالأصوات المفْرَدة قبْل القُدْرة على تأليف الحروف والكلمات (ينظر: بلاعو (2022) ص65)، وإذا كانت اللغة مُكوَّنةً من وحداتٍ فإنّ أصْغرَ وحداتِها غير القابلة لِلتقْسيم، الدالّة على معْنًى عادةً ما تكون في الصوْت المكوّن (لِلْجذْر/ الجذْع)، والمشتغلون بالحقْل الصوْتيّ حديثاً يُطْلقون عليْه مُصْطلَح (الفونيم Phoneme) (ينظر: ماريو باي (1973) ص43، 47، 53، 100. وعمر (1987) ص161، 174، 183. وسويد ومصطفى (1993) ص9-10. وراجح (2006) ص54-55. وعبد الجليل (2010) ص67. وبشر (د.ت) ص54-56).

ومِن معاني الصوْت في اللغة الجرْس والمُناداة والدعْوة والصياح، وكلّ ما يخرُج بسبَب تَموُّج الهواء لِقَرْعٍ أوْ نحْوِهِ (تنظر مادّة (ص.و.ت) في: ابن منظور (2005) 8/ 302. ومَجْمَع اللغة العربيّة (د.ت) 1/ 529-530). ويُراجَع: ابن جنّي (1985) 1/ 9-12)، أمّا عُلَماء الصوْت فلهم في تعْريفه وتفْسيرهِ أَوْصافٌ خاصّةٌ، ويتوقّف إنتاجُ الصوْت اللُّغويّ من الداخل على عامليْن لا غِنًى عنْهما، وهما خُروج النّفَس المتمثِّل في هواء الزفير وتحْريك أعْضاء النطْق المعْترِضة طريقَهُ بالقَفْل أوْ تضْييق المَجْرى (ينظر: الحَمَد (1432) ص80-81)، وقدْ راعى الناظمُ في بيْته الأوّل في تعْريفه الاصْطلاحيّ عدّةَ أُمور, حيثُ ذكر أنّه وصْفٌ أيْ: عَرَضٌ وليْس جَوْهراً، وهذا المصْطلَح مأخوذٌ من المناطقة (ينظر: الجُرْجاني (1992) ص108-109، 192-103، 326. ابن كمال باشا (2009) ص166، 279، 453)، وربَط الصوْتَ بخُروج النفَس من الرئتيْن، وذكر التموُّجَ والطولَ والجرسَ المؤثر في تنوُّع النغمات، وهي مُصطلَحات مستخْدمةٌ عند الصوْتيّين، حيثُ يذْكُرون أنّ الصوْت ينشأ من انْدفاع النفَس من الرئتيْن حتّى يمُرَّ بالحَنْجرة فيُحدِث ذلك الاهْتزازَ وتلْك الذبْذباتِ، وتمُرّ من الفم والأنْف فتلْتقطُها الأذنُ السامعةُ خلالَ الهواءِ الخارجيّ (ينظر: أنيس (1987) ص8-9. ونجا (2008) ص5-6. والقماطي (2003) ص15، 21-30. والأنطاكي (د.ت) 1/ 13. والضالع (د.ت) ص18)، وفسّر كثيرٌ من العلماء ظاهرةَ الصوْت اللغويّ قديماً وحديثاً، ووصفوهُ بأنّه ظاهرةٌ طبيعيّةٌ خاصّةٌ بالإنسان دون غيْرِه من الأحْياء في تَنوُّعِه، واختلاف دلالاتِهِ، وتعْقيد تَفاعُلاتِه، وعمليّة خُروجه، وذكروا مَخارجَه وكثيراً من ظواهرهِ وصفاته وخصائصِه، ومِن تَعْريفات الصوت ما سطّرهُ ابنُ جِنّي [ت: 392هـ] بقوْله: "اعْلَمْ أنّ الصوْتَ عَرضٌ يخرج مع النفَس مُستطيلاً مُتّصِلاً حتّى يعْرض له في الحلْق والفم والشفتيْن مَقاطعُ تُثْنيه عن امتداده واستطالته، فيُسمّى المقْطعُ أيْنما عَرَض له: حرفاً، وتخْتلف أجْراسُ الحُروف بِحسَب اختلاف مَقاطعها" (ابن جنّي (1985) 1/ 6)، وما حرّرهُ ابنُ سينا [ت: 428هـ] مُبيّناً دَوْرَ الصوت في إنْتاج الحرْف بقوْله: "وأمّا حالُ التموُّج من جهة الهيْئات التي تسْتفيدُها من المخارج والمحابِس في مَسْلَكه فتفْعلُ طبيعةَ الحرْفِ" (ابن سينا (1978) ص10. وينظر: الضالع (2004) ص18)، وما اخْتصَرهُ ابن كما ل باشا [ت: 940هـ] بقوْله: "كيْفيّةٌ قائمةٌ بالهواء يَحْملُها إلى الصِّماخ" (ابن كمال باشا (2009) ص259)، ومن التعْريفات الحديثة لِلصوْت أنّه: "ظاهرةٌ طبيعيّةٌ تُدرَك بحاسّة السمْع، وهو يحْدُث من احتكاك جسْمٍ بآخَرَ؛ لِينتج عن ذلك الاحتكاك اهْتزازاتٌ صوْتيّة، تُنقَل في الأوْساط المحيطة بهذا المصْدر؛ حتّى تصِل إلى آذان السامعين" (نجا، (2008) ص8)، وعُرِّف الصوْتُ البشَريُّ -أيْضاً- بأنّه: "رنينُ الصوْت الناشئ في الحنْجرة والحُجرات الصوْتيّة المختلفة، والصادر إراديًّا من خلال الفم والأنْف، إمّا على شكل مزيجٍ أوْ سِلْسلةٍ مُتّصلةٍ من الأصوات الكلاميّة الأوّليّة التي تُستخْدَم بِوُضوحٍ من الكلام والتهْليل والهُتاف والإلْقاء والترسُّل... إلخ، وإمّا على شكْلِ درجاتٍ أو نغْماتٍ موسيقيّة بَحْتة، وهي أصْوات التونيمات التي تُسْتخْدَم بِوُضوحٍ عنْد الدَّنْدَنة" (راجح (2006) ص56).

وبالجمْع بيْن تعْريف الناظم وجُمْلةٍ مِن تعاريف غيْره نجدُها تتّفق في أنّ الصوْت اللُّغَويّ المعبِّر عن الدلالات المقْصودة عند تأليف بعْضه مع بعْضٍ مُعْتمِدٌ على ثلاثة مراحل متضافرة لإنْتاجه وتأويله، هي:

مصْدرُ الصوت وانْتقالُه واسْتقْبالُه، حيْثُ تظْهر الحاجةُ إلى معْرفة الجهاز النطْقيّ بِمَخارجهِ ومَساراتِه وأعْضائه ووظائِفِها، ثُمّ المرور في الوسَط الناقل لِلصوْت بِتَموُّجاتهِ وذَبْذباتِه واسْتطالتِه من المتكلِّم إلى السامع في الفضاء المفتوح بيْنهما، وهنا تبْرُز الأهمّيّة البالغة لِحاسّة السمْع في إدْراك الصوْت اللُّغويّ، مع أنّ مَنْشأهُ من الرئتيْن ويصلُ إلى الفم والأنْف مُروراً بالحلْق واحْتكاكاً باللسان والحنك والأسْنان؛ وذلك أنّ السمْع في عمليّة الكلام والنُّطْق يُحرّر الأعْضاء لِلْقيام بِوظائفها الأصْليّة، وهو حاسّةٌ قويّةٌ تفوق باقي الحواسّ كالشمّ والنظَر وغيْرهما، حيثُ تستطيعُ اخْتراقَ الحواجز وإيصال الأفْكار والتصوُّرات المُجرَّدة عنْ طريق الصوْت (ينظر: (أنيس (1987) ص8-9. والبهنساوي (2004) ص6-10. ونجا، (2008) ص8. وبشر (د.ت) ص259)، فبِها يُدرَك الصوْتُ لَيْلاً ونهاراً، مِن قريبٍ وبعيد، بِرُؤْيةٍ ودونَ رُؤْية؛ ولهذا قال ابنُ خلْدون: "السمْعُ أبو المَلَكات اللسانيّة" (ابن خلْدون (د.ت) ص546)، ولأهمّيّة الصوْت في المسْتوَيات اللُّغويّة عُدَّ أُسًّا مُكوِّناً في تعْريف اللغة، فمِنْ تعْريفاتهم الذائعة أنّها: "أصْواتٌ يُعبِّر بها كُلُّ قوْمٍ عنْ أغْراضهم" (ابن جنّي (1952) 1/ 33. ويُراجَع: عبْهري، كمال وآخرون (2005) ص15).

وفي الأبْيات من الثاني إلى الخامس قَسَّم الناظمُ الصوْتَ قسْميْن: الصوت الساذج الخالي من الحروف المعروفة، والصوتِ المشْتمِل على حروف المباني لا المعاني، وقد تناول عُلماءُ الصوْت هذه القضيّة، وفصّلوا فيها، فقالوا: إنّ الأصْوات نوعان: حَيَوانيّة وغيْر حَيَوانيّة، والحَيَوانيّة نوعان: مَنْطقيّة وغيْر مَنْطقيّة، وبهذا التقْسيم نستطيع أنْ نجْعل الأصْواتَ غيرَ الحيوانيّة أصْواتَ الطبيعةِ غيْرَ الحيّة الصادرةَ من الاصْطدام والاحْتكاك، وانْفصال الجزْئيّات والضغْط... وما شابهَ ذلك، كأصْوات الرياح وأنينها وحفيف الأشْجار وصوْت الرعْد وتَكَسُّر الزجاج والطَّرْق على الأبْواب والآلات الموسيقيّة ومُحرِّكات السيّارات والقطارات والبواخر والطائرات... ويُضافُ إليْها بعْضُ الأصوات الصادرة مِنْ غيْر الجهاز النُّطْقيّ لِلأحْياء كالتصْفيق والصَّفير والصَّفْع والركْل... إلخ، والأصْواتُ الحيَوانيّة غيْر المَنْطقيّة لِغيْر الإنْسان مَعْروفةٌ، كهديل الحَمام وزَقْزقة العصافير وصَهيل الخَيْل وعُواء الذِّئْب... إلخ، وهي أصْواتٌ غيْر مُتطوّرةٍ لِلأحْياء، تُؤدّي وظائفَ غريزيّة حياتيّة، ولمْ تُوهَب الاسْتعْدادَ الفطْريّ والقُدْرةَ العقْليّة؛ لِتحْويل أصْواتها إلى لُغةٍ مُتَنوّعة الأغْراض والدلالات، تَصِل إلى حَدّ التجْريد والتصوُّرات كالإنْسان المَوْهوبِ اسْتعْداداً فِطْريًّا وذكاءً عقْليًّا يُمكِّنُه مِن كُلّ ذلك (ينظر: العسكريّ (1983) ص30. وأنيس (1987) ص12. وفرير (2006) ص56-57)، وفصَّل بعْضُهم الأصْواتَ الإنْسانيّة غيْر المنْطقيّة إلى ثلاثة أنْواعٍ يَحْكُمُها الانْفعال، وهي شبيهةٌ بالأصْوات الغريزيّة عنْد الحيَوانات؛ لأنّها مِن المشترَك الإنْسانيّ باخْتلافِ أعْراقه وأجْناسِه وألْوانِه ولُغاتِه ومُعْتقَداته، وتَتجلّى هذه الأنواع في ثلاثة مَظاهر: **الأوّل-** الأصْوات الانْفعاليّة النفْسيّة، مثل: الصُّراخ والقَهْقهة والزَّوْم والصَّخَب. **الثاني-** الأصْوات الانفعاليّة الجسْميّة، كالشخير والأنين وحشْرجة الرئتيْن بِسبَب حساسية الصدْر. **الثالث-** الأصْوات الانْفعاليّة الفِسْيولوجيّة، مثل: النّحْنحة والتثاؤب والعُطاس (ينظر: العسكريّ (1983) ص30. وعمر (1991) ص112. والضالع (2004) ص47. ونجا، (2008) ص8-9).

ويُمْكنُنا أنْ نصِف هذه الأنْواعَ المخْتلِفةَ مِن الأصْوات الصادرة مِنْ تَفاعُل الجوامد إذا حُرِّكتْ، أو الصادرة مِنْ تفاعُل الأحْياء غيْر الإنْسانيّة، بالإضافة إلى الأصْوات غيْر المنْطقيّة الصادرة مِن الإنْسان، يُمْكِنُنا أنْ نَصِفَها جميعاً بالأصْوات الساذجة حقيقةً أوْ مَجازاً وإنْ كانتْ لها دلالاتٌ خاصّةٌ بيْن أفْراد كلِّ جنْسٍ حَيّ؛ لأنّها لا تُمثِّلُ حُروفَ الهِجاء الصادرة مِنْ جِهاز الإنْسان النُّطْقيّ وإنْ صدرتْ مِنْ مَخارجهِ أوْ قاربتْها، مثْل: نِداء الإنْسان لِبعْض الحيَوانات كالدجاج والقِطَط والشِّياهِ (ينظر: الرضيّ (1982) 3/ 250. والحَمَد (2011) ص77-111).

أمّا الصوْتُ اللُّغَويّ البَشَريّ فهو ذو الدلالة، الصادر مِن الجهاز النطْقيّ المشْتمِل على الحروف الألفْبائيّة الصحيحةِ والمعْتلّة وما شابهَهُما، المنْضبِطةِ مَخْرَجاً وصِفةً ضِدّيّةً وغيْرَ ضِدّيّةٍ، المتفاعِلةِ مع بعْضها إظْهاراً وإدْغاماً... إلخ، وهذا النَّوْع من الأصْوات هو مَناطُ اهْتمام علْمَي **الصوْت والتجْويد**، بفُروعِهما ومَباحثِهما ومَسائلِهما (ينظر: أنيس (1987) ص12. ونجا (2008) ص8-9. والحَمَد (2011) ص77-111. وبِشْر (د.ت) ص61-154)، وتجْدُر الإشارةُ -هُنا- إلى تَبْيِين معْنى الحرْف، إذْ هو في اللُّغة: طرَف الشيْءِ وجانبُه وحَدُّه وحِدّتُه، ومِنْ مَعانيه: المَيْلُ والعُدول، وبه سُمِّيَتْ حُروفُ الهجاء (تنظر مادّة (ح.ر.ف) في: ابن منظور (2005) 4/ 89. ومَجْمَع اللغة العربيّة (د.ت) 1/ 167-530. ويُراجَع: ابن جنّي (1985) 1/ 13-17)، والحرْف في اصطلاح عُلَماء اللُّغة المُهْتمّين بالصوْت والبِنْية والتركيب حرْفان: حرْفُ مَبْنًى وحرْفُ مَعْنًى، والمقْصود بِحرْف المَعْنى

عنْد النُّحاة: فرْعُ الكلمة وقَسيم الاسْم والفعْل، وهو الأداة المسْتقلّة بذاتها، الداخلةُ على الأسْماء والأفْعال عاملةً أوْ غيْرَ عاملةٍ، مِثْلُها مثْل أدوات الأسْماء والأفْعال كـ(مَنْ. ظَنّ. أيّان)، وتأْتي حُروف المعاني مِنْ حرفٍ واحد كـ(واو) العطْف، ومِن حرْفيْن كـ(لَمْ) الجازمة، ومِن ثلاثة أحْرُف كـ(لاتَ) النافية، ومِن أربعة أحرُف كـ(حاشا) الاسْتثْنائيّة، ومِنْ خمسة أحرُف كـ(لكِنّ) الاسْتدْراكيّة (ينظر -على سبيل المثال- كتب: المرادي (1983). وابن هشام ج1 (د.ت). والمالقي (د.ت). ويراجع: يعقوب (1988) ص248، 602، 633)، وهذا النَّوْع مِن الأدوات المقْصودة لِذاتها، المُسمّى حُروفاً مِنْ باب المَجاز والغَلَبة ليْس هو المقْصود في كلام الناظم؛ ولهذا احْتَرَز منْه وقَصَدَ حُروفَ الهجاءِ المُسمّاة (حُروفَ المَباني)، وقد مَرَّ بِنا في بعْض تعْريف ابْن جِنّي للصوْت: "فيُسمّى المَقْطَعُ أيْنما عرَض له حَرْفاً" (ابن جنّي (1985) 1/ 6)، وهذا يعْني أنّ ابْنَ جِنّي فَرّقَ بيْن الصوت والحرْف، فالصوْتُ: الهواءُ الخارج المُتموّج المُسْتطيل... إلخ، والحرْف: المَوْضع الذي ينْقطع فيه الصّوْت بِسبَبِ ما يَعْرض له في المَخارج مِنْ مَوانعَ بِحَبْسٍ أوْ تَضْييقٍ تجْعلُه يتراوح بيْن الحِدّة والثِّقَل؛ إذن: فالإصاتةُ بِجَرَيان النَّفَس في مَجْراهُ المُعْتاد مِن الرئتيْن إلى الفم إلى الأنْف تُعَدُّ صوْتاً، والنُّقْطة المعيَّنة المُعْترِضةُ لِلصوْت تُعَدّ حرْفاً، وهي المُرادفةُ لِمُصْطلَح المَخْرَج، وقدْ فَطِن ابنُ سِينا إلى هذا الأمْر حينما أشار إلى أنّ التموُّج يُنْشئُ الصوْتَ، وأنّ الهَيْئات التي يسْتفيدُها التموُّج مِن المَخارج والمَحابس في مَسْلَكه تُنْتِج الحرْفَ بِقوْله: "أمّا نفْس التموُّج فإنّه يفْعل الصوْت... والحرْفُ هيْئةٌ لِلصوْت عارضةٌ له يتميَّز بها عنْ صوْتٍ آخَرَ مثْلِه في الحِدّة والثِّقَل تَمْييزاً في المسْموع" (ابن سينا (1978) 10)، وحينئذٍ يُمْكنُنا أنْ نعُدّ الصوْتَ مُجرَّداً، والمُدْرَك منْه مُسبَّبٌ عن التموُّج ليْس غيْر، وأنْ نعُدَّ الحرْفَ نتيجةً مُتحقِّقةً لِعمليّات الصوْت المُعقَّدة الناتجة مِن القلْع والقرْع والاحْتكاك والجَرَيان وغيْرها؛ لأنّ الحرْفَ لهُ صورةٌ حِسّيّةٌ مُنْجَزةٌ، وَضَعتْ له الأمَمُ على اخْتلاف لُغاتِها وألْسنتِها رُموزاً، وهذه الرموز المخْطوطة والمطْبوعةُ تقوم مَقامَ الصوْت أو المقْطَع أو المعْنى (ينظر: ابن جنّي (1985) 1/ 6-9. وابن سينا (1978) 8-10. والرازي (2000) 1/ 35-36. ووهْبة والمهندس (1979) ص83. وأنيس (1987) ص111-113. والعبيدي (2007) ص83. والحَمَد (2011) ص93-104).

وبالعَوْد إلى مَنْظومة الشيْخ قِرّيْو فإنّه حَدَّد مَقْصودَه مِن الحُروف، وهي حُروفُ الهجاء والمَباني المبْدوءة بالهمْزة (الألِف) والمُنْتهية بالياء، التي تُعَدّ جُذوراً مُكوِّنةً لِلْكلمات والألْفاظ كالكاف والتاء والباء المُكوِّنة لِلْكلمة (كَتَبَ)، ولكنّه لمْ يُعدِّدْها لا إجْمالاً ولا تفْصيلاً، والجُمْهور على أنّها تسْعةٌ وعشْرون حرْفاً، ولم يعْتدّ المبرّد [ت: 285هـ] بالهمْزة فعدّها ثمانيةً وعشْرين حرْفاً (ينظر: الفراهيدي (1986) 1/ 57-58. وسيبويْه (د.ت) 4/ 431. والمبرّد (د.ت) 1/ 192. وابن جنّي (1985) 1/ 41-45)، وقدْ أكّد الناظمُ على أنّ حروفَ المعْجَم (الهَجْوِ والمَباني على حدّ تعبيرِه) خاليةٌ مِن المعْنى والدلالة في أصْل بنائها، وأشار إلى أنّ لها اعْتباريْن: الذاتُ والاسْم، أيْ: مُسمَّياتُها وأسْماؤها، ولكلّ حرْف مَبْنًى اسْمٌ دالٌّ على مُسمّاهُ، فالكاف -مثلاً-: اسمٌ لِلْمقْطَع الأوّل مِنْ (كَتَبَ)، أمّا ذاتُه وقَوامُه فهو (كَه)، ويُقالُ مثْلُها في التاء والباء (تَهْ/ بَهْ)، وقد نقَل لنا سيبويْهِ حِواراً دار بيْن شيْخه الخليل بن أحمد الفراهيدي [ت: 175هـ] وبعض أصْحابه، حين سألهم عن كيْفيّة التلفّظ بالكاف في (لَكَ) و(مَالَكَ) والباء في (ضَربَ)، وأجابوه: بـ(باءْ. كافْ) فقال: "إنّما جئْتم بالاسْم، ولمْ تلْفظوا بالحرف، وقال أقول: (كَهْ/ بَهْ)، فقُلْنا: لِمَ ألْحقْتَ الهاءَ؟ فقال: رأيْتُهم قالوا (عِهْ)، فألْحقوا هاءً حتّى صيَروها يُستطاع الكلامُ بها؛ لأنّه لا يُلْفظ بِحرْفٍ، فإنْ وصلْتَ قُلْتَ: (كَ) و(بَ)، فاعْلمْ يا فتى" (سيبويْه (د.ت) 3/ 320. والزمخْشري (د.ت) 1/ 76-82. والرازي (2000) 2/ 3. و(عِهْ) في كلام الخليل هي الأمْر مِن اللفيف المفْروق (وَعَى) بحذْف فائه لِعلّةٍ صرْفيّة، وحذْف لامه لِعلّةٍ نحْويّةٍ)، وحَوْلَ هذا المعْنى يُدنْدِن الناظمُ في جَعْل بِناء الألْفاظ وصوْغِها -أيْ: ما يُعْرَف بالبِنْية الصرْفيّة- إنّما يكون بِتأْليف (المُسمَّيات/ الذَّوات) وهي الحروف المُقيَّدة بالحركات والسكنات (الجُذور/ الجُذوع) الخاضعة لِلْميزان الصرْفيّ، كقوْلنا: (عَهْ. فَهْ. رَهْ) في (عَرَفَ= فَعَلَ)، وليْس بِهجاء أسْمائها (عَيْن. راء. فاء)، وقدْ أحْسنَ الزمخْشريُّ [ت: 538هـ] في اخْتزال عبارته في مَطْلَع تفسير سورة البقرة حين قال: "اعْلَمْ أنّ الألْفاظ التي يُتَهجّى بها أسماءٌ مُسمَّياتُها الحروفُ المَبْسوطة التي منْها رُكِّبَت الكَلِم، فقوْلُك: (ضاد) اسمٌ سُمِّيَ به (ضَهْ) مِن (ضَرَب) إذا تَهجّيْتَه" (الزمخْشري (د.ت) 1/ 76-77. والرضيّ (1982) 3/ 312-314)، ثُمّ خَتم الناظمُ مقدِّمتَه الصوْتيّة بِفِكْرةٍ صرْفيّةٍ مُعْجميّة، مَفادُها: أنّ الكلمة (اللفْظ) وهي البِنْية الصرْفيّة ذات الدلالة المُعْجميّة لا تُسْتعمَل كلُّ تَصْريفاتِها؛ ولذلك أهْملَت العربُ بعْضَ احْتمالات تأْليف الحُروف الثُّنائيّة والثلاثيّة، وكثيراً مِن احْتمالات الرُّباعيّة والخُماسيّة؛ لاسْتثْقالها أوْ

حمْلها على الاسْتثْقال، كنُفور العرب مِن ائْتلاف بعْض الحُروف لِقُرْبها أوْ تَنافُرِها أوْ صُعوبةِ نُطْقها، نحو: عضخ. قك. سص... إلخ، وقد انْبرى الخليلُ بنُ أحْمد في مُعْجَمه المُبْتكَر (العَيْن) الذي بَناهُ على فِكْرة التقْليبات الصوْتيّة إلى هذه القضيّة فذكر أنّ الوُجوهَ المحْتمَلةَ، التي تصِلُ في الكلمة الخُماسيّة -مثلاً- إلى مائةٍ وعشْرين وجْهاً جُلُّها مُلْغًى وأقلُّها مُسْتعْمَل، ومِمّا ذكرهُ في كتابة مُسْتعْمَلِها وإلْغاءِ مُهْمَلِها مادّة (ع.ب.ق.ر) التي قلّبَها إلى: عقْرب. عقْبر. عبْقر. عبْرق. عرْقب. عرْبق. قعْرب. قعبر. قبعر. قبرع. قرعب. قربع. رعقب. رعبق. رقعب. رقبع. ربقع. ربعق. بعقر. بعرق. بقعر. بقرع. برعق. برقع. والمُسْتعمَل منها لا يتجاوز أربعةً، ويُقاس على هذا ما جاء على ثلاثةٍ وعلى خمسةٍ فضْلاً عن الثنائيّ، وذكر -على سبيل المثال- في باب (العيْن والقاف والراء) أنّ تصريفاتِها الستّة مُسْتعْمَلةٌ، في حين ذكر في باب (العيْن والشين والثاء معها) أنّ المسْتعْمَل (شعث) فقط؛ لِيُنبّهَ إلى أنّ بقيّة التقْليبات الخمْسة مُهْمَلة (الخليل (1986) 1/ 59، 149-158، 244. والسيوطي (1987) 1/ 240-247)، وقد يكون قريباً مِن المُهْمَل المهْجور في اسْتعْمال الناس لِمَعانٍ قديمةٍ، أوْ لِعدَم احْتياجهم إلى اسْتعْمال ألْفاظٍ ومَعانٍ غيْر مَوْجودةٍ في واقعهم المَعيش، نحو: (المُفْتَوي) لِخادم المُلوك (تنظر مادّة (ق.ت.و) في الخليل (1986) 5/ 198-199. والجوْهري (1987) 6/ 2459. وابن منظور (2005) 3/ 12، 25-26. ومَجْمَع اللغة العربيّة (د.ت) 2/ 722)، و(خَفَنْجَل) للرَّجُل السَّمِج الفَجّ (تنظر مادّة (خ.ف.ن.ج.ل) في الخليل (1986) 5/ 198-199)، و(قِمَطْر) لِلجمَل الضخْم أو الناقة السريعة القويّة، (تنظر مادّة (ق.م.ط.ر) في الخليل (1986) 5/ 198-199، 4/ 339)، وقدْ وصف الشيْخ الناظمُ مثْلَ هذه الألْفاظ بالمُهْمَلة المُعْزَلة مِن المعاني، أيْ: غيْر الدالّة على معْنًى بالوضْع، وهي ما يُمثِّل له بعْضُ النحاة بنحو: (دَيْز) مَقْلوب (زيْد) (ينظر: ابن عقيل (د.ت) 1/ 14. والجُرْجاني (1992) ص303. وبلاعو (2022) ص66)، أمّا المُسْتعْمَل مِنْها فهْو المُصْطلَح عليْه بـ(القوْل)، وقدْ أفاض ابنُ جِنّي في التفْريق بيْن (القوْل) و(الكلام) بكلامٍ مُعْجِبٍ، خُلاصتُه أنّ (الكلام) هو المقْتصِر على الإفادة المَسْتقِلّ بِنفْسه، المُتجسِّد في الجُمَل الدالّة المُفيدة؛ ولذلك فهو أخصّ مِن (القوْل) الذي يحْتمِل نُقْصانَ المعْنى وتمامَه، ويدخُل فيه (اللفْظ والتركيب)، واسْتدلّ على ذلك بإجْماع الناس على قوْلهم: القرْآنُ كلامُ الله؛ حتّى لا يَتبادر إلى أذْهانهم أنّ في القرْآن أصْواتاً غيْرَ مُفيدة، وآراءَ مُعْتقدَةً مأْخوذةً مِن (القوْل)، وعلَّق على مَقالة سيبويْهِ: "واعْلَم أنّ (قُلْتُ) إنّما وقعتْ في كلام العرب على أنْ يُحْكى بها، وإنّما تَحْكي بعْد القوْل ما كان كلاماً لا قَوْلاً" (سيبويْه (د.ت) 1/ 122) بقوْله: "إذْ لوْ كانتْ حالُ (القوْل) عنْده حالَ (الكلام) لَما قدَّم الفصْلَ بيْنهما، ولَما أراك فيه أنّ (الكلام) هو: الجُمَل المُسْتقلّة بأنْفُسها الغانية عنْ غيْرها، وأنّ (القوْل) لا يسْتحِقّ هذه الصِّفة مِنْ حيث كانت الكلمة الواحدةُ (قوْلاً) وإنْ لمْ تكنْ (كلاماً)، ومِنْ حيْثُ كان الاعْتقادُ والرأْيُ (قوْلاً) وإنْ لمْ يكنْ (كلاماً) فعلى هذا يكون قوْلُنا: قام زيْدٌ (كلاماً)، فإنْ قلتَ شارطاً: إنْ قام زيْدٌ، فزِدتَ عليْه (إنْ) رَجَع بالزيادة إلى النُّقْصان؛ فصار (قوْلاً) لا (كلاماً)، ألا تراهُ ناقصاً، ومُنْتظراً لِلتمام بجواب الشرْط" (ابن جنّي (1952) 1/ 19، وينظر: 19-32)، وتأسيساً على هاته النظرة العميقة فإنّ الناظمَ كان مُوَفَّقاً بتأكيدِه على أنّ اللفْظ المُسْتعمَل في العربيّة يُسمّى عنْد النحاة (قوْلاً)، وبِنَصِّه على أنّ اصْطلاح (القوْل) هو خيرُ مأْخَذٍ في هذا السياق.

ثانياً- باب المعْتلّ مِن الأفْعال والأسْماء: (الباروني وأبو غولة (2018) 3/ 463. وبلاعو (2022) ص92-93)

مُعْتلّ الافْعال هو الذي أُلِفْ Δ مُخْتتَماً بالواو أوْ يا أوْ أَلِفْ
والإعْتلالُ جاء في الأسْماءِ Δ مُخصَّصاً بأَلِفٍ أوْ ياءِ
فكُلُّ مَخْتومٍ بألفٍ لَزِمْ Δ مِنْ بعْد فتْحٍ فهْو مقْصورٌ عُلِمْ
وكُلُّ مَخْتومٍ بِياءٍ لَزِمتْ Δ منْ بعْدِ كسْرةٍ فمنْقوصٌ ثَبتْ
وحرفُ لِينٍ بَعْدَ تَسْكينٍ صَريحْ Δ يُصَيِّر الإسْمَ شبيهاً بالصحيحْ
وما عدا ذلك فالصحيحُ Δ وهو كثيرُ اللفْظِ يا فَصيحُ

ركّز الناظمُ في هذا الباب على الكلمات المعْتلّة الآخِر مِن الأفْعال والأسْماء، تاركاً الحديثَ عن الصحيح منْهما بأقْسام الفعْل السالِم والمُضعَّف والمَهْموز، والاسْم الخالي مِن الألِف والياء وشبيهتهما الهمْزة في الممْدود، وبدأ بالحديث عن الأفْعال في بيْته الأوّل، ومَعْلومٌ أنّ الواو والياء تطالان الفعْلَ في أصْله الأوّل الفاء، نحو: وَرِثَ ويَبَسَ، ويُسمّى -حينئذٍ- مِثالاً، فإذا وقعا في الأصْل الثاني (عيْناً) وانْقلبَا إلى ألفٍ، نحو: صام يصوم. سار يَسير. خاف يَخاف خَوْفاً. فإنّ الفعْل حينها يُسمّى أَجْوَفَ، وقدْ أهْملَ الناظمُ هذيْن

الصّنْفيْن، وباشر الحديثَ عن مَعْتلّ الأصْل الثالث (لام الكلمة) الواويّ أو اليائيّ أو المُنْقلِب عنْهما ألِفاً، المعْروف عند الصرْفيّين **بالناقِص/ المُعْتلّ الآخِر**، واكْتفى بِتعْريفٍ سَهْلٍ وهو اخْتِتامُه بأحد أحْرُف العِلّة الثلاث (واي) دون الدخول في أيّ تَفاصيلَ تُبيّنُ أنْواعَه (ناقص ولفيف مَقْرون ولفيف مَفْروق) أوْ تَقلُّباته الإعْلاليّة (حذْفاً وقلْباً ونقْلاً) في الماضي والمُضارع والأمْر، أوْ إسْنادُه إلى ضمائر الرفْع المُتحرّكة والساكنة، أو اتّصاله بِنُونَي التوْكيد الثقيلة والخفيفة، وهي مَباحثُ تحْتاج إلى مَزيد تَفْصيلٍ وشرْحٍ وإيضاحٍ (ينظر: الشيخ (1987) ص114. والأسطى (1992) ص64-71. وأبو المكارم (2007) ص64-71. عضيمة (د.ت) ص41-42).

ثُمّ عرّج الناظمُ في الأبْيات الثاني والثالث والرابع على مُعْتلّ الأسْماء، وحدّدهُ في نَوْعيْن هما **المقْصور والمَنْقوص**، وعَرّفَ الأوّلَ -تَبَعاً لِلنُّحاة- بأنّه: المخْتوم بألفٍ لازمةٍ مَسْبوقةٍ بِفتْحٍ، ومِنْ أمْثلته: الفَتَى والهُدَى والمُصْطفَى، دونَ النّظر إلى أصْله الواويّ أو اليائيّ، وشرْط الفتْح قبْل الألف تَحْصيلٌ لِحاصل؛ إذْ يتعلّق بالألف شرْطان لا يتخلّفان: كَوْنُها ساكنةً، وكَوْنُها مَسْبوقةً بِفتْحٍ؛ ولهذا اسْتحال مَجيئُها فاءً لِلْكلمة صرْفاً، وتَعذّر ظُهور الحركة عليْها فقُدِّرتْ إعْراباً (ينظر: أبو المكارم (2007) ص273-284)، وأرْدفَ تعْريفَ المَقْصور بِتعْريف صِنْوِه المَنْقوص بأنّه: كُلّ اسْمٍ مَخْتومٍ بِياءٍ لازمةٍ مَسْبوقةٍ بِكسْرٍ، ومِنْ أمْثلته: الداعِي والمُقْتدِي والبانِي، دون النظَر إلى أصْله اليائيّ أو الواويّ، واشتراطُ السبْقِ بِكسْرةٍ -هنا- في مَحلّه؛ لأنّه بعد أن انْتهى مِن الاسْم المُعْتلّ ذكر **الشبيهَ بالصحيح/ المعتلّ الجاري مَجْرى الصحيح**، وهو: الاسْم المُعْرَب المُنْتهي بواوٍ وياءٍ لَيِّنتيْن مَسْبوقتيْن بِسُكونٍ صريح -على حدّ تعْبيره-، ومِن أمْثلته: جَرْوٌ. لَهْوٌ. شأْوٌ. ظَبْيٌ. رَأْيٌ. هَدْيٌ (قباوة (1988) ص176) واكْتسَب هذا النّوْعُ مُصْطلَحَهُ مِنْ شَبَهِهِ الاسْمَ الصحيحَ في ظُهور علامات الإعْراب على آخره، وتَتْميماً لِفكْرة الناظم فإنّ العرَبيّةَ تأْبى أنْ يُختَم فيها الاسْمُ بِواوٍ قبْلها ضَمٌّ؛ لأنّه من اختصاص الأفْعال (ينظر: سيبويْه (د.ت) 3/ 316. والباروني وأبو غولة (2018) 3/ 463)، ثُمّ ختَم بابَه بالإشارة إلى الصحيح مِن الأسْماء وهو الكثير الغالب مِن مُفْرَدات العربيّة وأَلْفاظِها، ورتّب مَعْرفتَه على مَعْرفة سابقاته مِن المقْصور والممْدود وشبْهِ الصحيح، فإذا عُرِفتْ هاته الأنْواعُ فإنّ ما عداها داخلٌ في الصحيح دونَ استثْناء، نحو: نَهْر. جَدْوَل. يُسْر. كتاب. دراسة... إلخ، والملاحَظ أنّ الناظم اكتفى بالقواعد العامّة والتعْريفات البسيطة الموجَزة، وابْتعَد عن الأحْكام والمسائل والقضايا المتعلّقة بالإعْلال والإبْدال والتصْريفات والصِّيَغ والعِلَل والشواهد والأمثلة، وما شابَهَ ذلك من التفْصيلات والتفْريعات، تاركاً كُلَّ ذلك لِلشارِحين واسْتِيضاحاتِ التلاميذ.

ثالثاً- باب النكرة واسم الجنْس:(الباروني وأبو غولة(2018) 3/ 466467-454. وبلاعو(2022) ص103-104)

والاسْمُ إنْ يصْلُحْ لِقَرْنه بـ(أَلْ) Δ فهو مُنكَّرٌ شُيوعُه حَصلْ
وهْو الذي سُمِّيَ باسْم الجِنْسِ Δ لأجْلِ تَعْميمٍ لهُ في الحِسّ
فمِنْهُ ما يُدْعى بجمْعيّ أتَى Δ مُفْترقاً مِنْ مُفْرَدٍ لهُ بـ(تَا)
كشَجرٍ وبقَرٍ في الغالبِ Δ وتارةً بالياء، نحْوُ العرَبِي
ومِنْهُ ذو الإفراد في التقْديرِ Δ يَصْدُق بالقليل والكثيرِ
مِنْ غيْر تَمْييزٍ لِمُفْرَدٍ يُصابْ Δ في لَفْظه كمِثْلِ ماءٍ وتُرابْ
ومِنْهُ ما سُمِّيَ آحاديًّا Δ وقدْ يُسمَّى عنْدهم نَوْعيًّا
وهو الذي مَصْدوقُه فَرْدٌ كمَلْ Δ قدْ شاع في أفْرادهِ على البَدَلْ
كرَجُلٍ وجَمَلٍ وَأسَدْ Δ وكلّ ما أَشْبهَ ذا كالعدَدْ

مَهّد الناظمُ في هذا الباب بِتجْلية مَعْنى النكرة الدالّة على الشيوع والعُموم، وحدَّدها بالتعْريف المتداوَل عنْدَ النُّحاة مِنْ أنّ النكرة هي: الاسْم الصالح لاقْترانه بـ(أَلْ)، ومِنْ تعْريفاتهم أنّ النكرةَ: "ما يقْبل (أَلْ) وتؤثِّر فيه التعْريف، أوْ يقع مَوْقعَ ما يقْبل (أَلْ) (ينظر: ابن عقيل (د.ت) 1/ 86. والصبّان (د.ت) 1/ 103-105)، ومِن أمثلة ما يقْبل (أَلْ) وتؤثِّر فيه التعْريف: رجُل= الرجُل. ثعْلَب= الثعْلَب. تُفّاح= التفّاح. ومِنْ أمثلة ما يقع مَوْقعَ ما يقْبل (أَلْ) **ذُو** بمعْنى (صاحب) النكرة المُعرَّفة بـ(الصاحِب)، نحو: زارَني ذُو عِلْمٍ، وقدْ فات الناظمَ في التعْريف ذِكْرُ شرْطِ التأثير؛ لأنّ بعْضَ الأعْلام وغيرَها تلْحقُها (أَلْ) ولا تُفيد تعْريفاً، لِكَوْنها داخلةً عليْها ضرورةً أوْ لَمْحاً لأصْل الوصْف، كالعبّاس واليَزيد والرَّشيد والحارِث، وكالداخلة على المضارع بمعْنى

المَوْصول في نحْو قوْل الشاعر: (البيْت منْسوب إلى الفرزْدق، ولمْ أجدْهُ في ثلاث طبعات من ديوانه، وفي طبعتيْن من نقائضه مع جرير، وهو من شواهد ابن عقيل في باب المَوْصول، (ينظر: ابن عقيل (د.ت) 1/ 157)

ما أنْتَ بالحَكَم التُّرْضى حُكومتُه = ولا الأصيلُ ولا ذُو الرأْيِ والجَدَلِ

ولكنّه ركّز في بيْتيْهِ الأوليْن على معْنى التنْكير الذي جعلَهُ مُرادِفاً لاسم الجنْس، وهو الشيوع المُفْضي إلى انْتشار الفرْد في جنْسه المُنْطبِقِ عليْه وصفْهم، وهو المعْنيُّ به في بابه هذا؛ لأنّه سيتناوَلُ اسْمَ الجِنْس بأنْواعه في أبْياته السبْعة التالية، وهي أنْواعٌ تُشارِك الجمْعَ في بعْض الوُجوهِ، وتُعَدُّ مِن مُتعلّقاته، وتُدْرَس في العادة بعْدَه تَوالِياً، وتُخالِفُه في وُجوهٍ أُخْرى، ولا تأتي على أوْزانه سالِماً ومُكسَّراً، وقِلّةً وكثْرةً وجمْعاً أقْصى، حيثُ بدأ **باسْم الجِنْس الجَمْعيّ**، وهو: "ما تضمّنَ معْنى الجمْع دالاً على الجِنْس" (ينظر: قباوة (1988) ص223. والأسطى (1992) ص449)، وهو لِمُجرَّد الماهيّة إذا قُصِد التنْصيصُ على المفْرَد، وعلامتُه المُميّزة أنّه يُفرَّق بيْنهُ وبيْن مُفْرَدِهِ بالتاء غالباً وبِياء النسَب أحْياناً، ومثّل للصنْف الأوّل الكثير بـ(شَجَر) لـ(شَجَرة) و(بَقَر) لـ(بَقَرة)، ومثّلَ للصنْف الآخَر بالمفْرَد المنْسوب (العربيّ) لاسْم جِنْسه الجمْعيّ (عَرَب) (ينظر: الرضيّ (1982) 2/ 193-202. وقباوة (1988) ص223. والأسطى (1992) ص449)، وثنّى الناظمُ **باسم الجنْس الإفْراديّ**، وهو الذي يَصْدُق على القليل والكثير ويصْلُح لِكليْهما، ومَثّل له بِنحْو: ماء وتُراب؛ إذْ لا يتأتّى له مُفْرَد مِن لفْظه، ولذلك ركّز على التقْدير لا على العدَد؛ لأنّنا إذا أردْنا تقْسيمَه إلى أجزاء أو أفْرادٍ احْتجْنا إلى التقْدير بِقطْرة أوْ مِلْعقةٍ أوْ كوبٍ أوْ حَفْنة أوْ كَيْلٍ أوْ وَزْنٍ أوْ رَطْلٍ... أوْ ما شابَهَ ذلك، ويكون في السوائل، مثل: اللبَن والعسَل والهَواء، ويكون في المعادن مثل: الذّهَب والفِضّة (ينظر: قباوة (1988) ص223. والأسطى (1992) ص449. وبلاعو (2022) ص103)، وثلّث الناظمُ **باسْم الجنْس الآحاديّ/ النَّوْعيّ**، وهو قريبٌ مِنْ سابقه، غيْر أنّه يُعَدّ ولا يُقدَّر، وهو مُوافِقٌ لِلشيوع الذي استفْتح به البابَ، ومُفْرده يُطلَق على الفرْد الكامل الشائع في جنْسه على البدَل، وهو مِن الذوات المُدْرَكة بالحِسّ، كما أشار في بيْته الثاني، وسمّاهُ في بيْته السابع **آحاديًّا ونَوْعيًّا** أيْضاً، ومثّل له بـ(رجُل وجمَل وأسَد)، وما أشْبَهَ ذلك كالعدد مِنْ نحْو: خمْسة وسِتّة وسبْعة، ويُمْكنُنا أنْ نُسمّيَه -أيْضاً- **علَماً لِلجنْس**؛ لأنّه لفْظٌ يدلّ على فرْدٍ شائعٍ مِنْ أفْراد الحقيقة الذِّهْنيّة المُجرَّدة أيْ: مِنْ حيْثُ هي، ولا يخْتصّ بواحدٍ دون آخَر، وهو أوْسعُ مِن النوْعيْن السابقيْن، وهما داخلان فيه بِوَجْهٍ مِن الوُجوه، فكأنّ الناظم أراد أنْ يُحيطَهما بهذا النوْع فجعلَه مُكْتنفاً لهما بدايةً ونهايةً، وهو شاملٌ لِلإنْسان والحيوان والنبات والجَماد، نحو: طِفْل. امْرأة. عَمّ. فَرَس. قِطّ. عُصْفور. تُفّاح. تِين. زَيْتون. أرْض. جِدار. طريق (ينظر: الرضيّ (1996) 3/ 245-247. وقباوة (1988) ص223).

والمُلاحَظ أنّه تَوسَّع في هذا الباب مُقارَنةً بالبابيْن السابقيْن اللذيْن اقْتصرَ فيهما على التعْريفات، وشيءٍ مِن التوْضيحات، أمّا هنا فعَرّفَ واحْترَز وبَيَّن ومَثّل وأكّد على المُصْطلَحات، وعَوْداً على بَدْءٍ وإكْمالاً لِلفائدة فإنّ بعْضَ النُّحاة فرّق بيْن الجمْع واسْم الجِنْس الجمْعيّ بأنّ **الجمْع**: دالٌّ على الآحاد المُجْتمِعة دلالةَ الأفراد المُتعاطفة على ما ذُكِر، نحو: لِلْمُجْتهِدين والمُجْتهِدات إقْبالٌ على الكتُب، فالمَعْنى أنّ المُجْتهدَ والمُجْتهد والمُجْتهد و... و... والمُجْتهدة والمُجْتهدةَ والمُجْتهدة و... و... مُقْبِلون على الكتاب والكتاب والكتاب و... و... إلخ، وله أحْكامٌ نحْويّةٌ ليْس هذا مَوْضعُها، كوُقوعه تَمْييزاً للثلاثة إلى العشرة غيْرِ المُركَّبة فقطْ، أمّا **اسْم الجنْس الجمْعيّ** فهُو: الدالّ على الآحاد المُطْلَقة على المَاهيّة العارية عن المُشخَّصات ولا ماهيّة له على التعاطُف ولا على الكمّيّة، ومِنْ أحكامه النحْويّة التي لا نريد الخوْضَ فيها إلاّ اسْتطْراداً وتوْضيحاً لِلفَرْق: أنّه يَقَع مُذكَّرا ويقع تَمْييزاً لِلأعْداد المُركَّبة، نحو: غرستُ ثلاثَ عشرةَ نَخْلةً/ نَخْلاً (ينظر: أبو حيّان (1998) 1/ 403. والأهدل (د.ت) 1/64-65. وحسن (1971) 4/ 678-681).

رابعاً- باب اسْم الجمْع: (الباروني وأبو غولة (2018) 3/ 467. وبلاعو (2022) ص105)

وكُلّ ما ليْس له في الغالبِ Δ فَرْدٌ مِن اللفْظ أتى لِلْعَرَبِ

ودلّ عنْ تَعدُّدٍ في الوَضْعِ Δ فهو الذي يَدْعونَه اسْمَ الجَمْعِ

فمنْهُ ما أُلْحِق بالمُكسَّرِ Δ كنِسْوةٍ قَوْمٍ ورَهْطٍ مَعْشَرِ

ومِنْه ما قدْ أَلْحقُوهُ بِجمْعِ Δ مُذكَّرٍ، نحوُ: أُولُو في السمْعِ

ومِنْه ما قدْ أَلْحقُوهُ بِأفْتِياتْ Δ إلى مُؤنَّث الجُموع كأولاتْ

وما أتى مُخالفاً لِلْغالِبِ Δ كمِثْل (أشْياءٍ) ففرْدَهُ اجْتَبِ

يَفْتَتِح الناظمُ بابَه الصرْفيَّ بِتعْريف **اسْم الجمْع** بأنّه الذي ليْس له مُفْرَدٌ مِن لفْظه، وتَضمَّنتْ دلالتُه معْنى الجمْع في الوضْع، وهذا قِسْمٌ واحدٌ مِن أقْسام اسْم الجمْع، نحو: جماعة. أُمّة. نَفَر. جَيْش. والظاهر مِنْ هاته الأمْثلة أنّ هذا النوْعَ مِن الكلمات: "اسْمٌ مُفْرَدٌ مَوْضوعٌ لِمعْنى الجمْع فقطْ" (ينظر: الرضيّ (1982) 2/ 202. وقباوة (1988) ص222) ، وأجّلَ الناظمُ الحديثَ عن النوْع الثاني، وهو ما تضمّنَ معْنى الجمْع ولمْ يدخُلْ في الأوْزان الغالبة في الجُموع أو الخاصّة بها قِلّةً وكثْرةً، نحو: صَحْب. طَيْر. رَكْب. سَفْر؛ لأنّ مُفْرَدَها: صاحب. طائر. راكِب. مُسافِر، ولمْ يَتطرَّق إلى نَوْعٍ آخَر وهو ما تَضمَّن معْنى الجمْع وكان هو ومُفْرَدُه بِلفْظٍ واحدٍ، كوَلَد. طِفْل. بَشَر، نحو قوْله تعالى: ﴿هَلْ كُنتُ إِلَّا بَشَرا رَّسُولا﴾ [الإسْراء: 93]، وقوْله جَلّ شأْنُه: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِے خَلَقَ مِنَ ٱلْمَآءِ بَشَرًا﴾ [الفرقان: 54] (ينظر: قباوة (1988) ص222. ونهر (2010) ص225-228)، ويظْهر الفرْق جليًّا بيْنه وبيْن الجمْع مِنْ ناحية اللفظ ليْس غيْر، وللصرْفيّين تفْصيلاتٌ وآراءُ في عدّ بعْضها جمْعاً أوْ عدّها اسماً لِلْجمع، ومِنْ أهمّ مَظاهر التفْريق بيْنهما: أنّ ألْفاظَه مُذكَّرةٌ في الأغْلَب وهي قابلةٌ لِلْجمْع وأنّه يُصغَّر على لفْظه، فيُقال: رُكيْب. وُليْد. طُفيْل، وأنّه يجوز مُراعاةُ لفْظه ومَعْناهُ، فيُقال: خَيْلٌ كريمةٌ وكرائمُ (ينظر: الرضيّ (1982) 2/ 203-204. وقباوة (1988) ص222-223).

ثُمّ ذكر الناظمُ ما أُلْحِق بالجموع، وبدأ بالمُكسَّر، ومَثّلَ لهُ بـ(نِسْوةٍ. قَوْمٍ. رَهْطٍ. مَعْشَرٍ)، ويبدو لنا -والله أعْلم- أنّه يعْني بعْضَ تَصْريفاتِ هذا النوْع، وذلك في جَمْع هذه الألْفاظ الدالّة على الجمْع في لفْظها المُفْرَد؛ فوَزْن (فَعْل) الأجْوَف يَطّرِد في جَمْعه (أفْعال) ويَقِلُّ في غيْره، نحو: ثَوْب= أثْواب. شَيْخ= أشْياخ. طَوْر= أطْوار. فَرْد= أفْراد، وعليْه جاءتْ: قَوْم= أقْوام، أمّا نحو: (رَهْط) فالمَقيسُ فيها: أرْهُط على زِنة (أفْعُل)، ويطّرِد الجمْعُ في صيغة (مَفْعَل) مزيدة ميم الصّيغة على (مَفاعِل)، نحو: مَغْرَم= مَغارِم. مَرْصَد= مَراصِد. مَبْنًى= مَبانٍ. مَعْشَر= مَعاشِر (ينظر: الرضيّ (1982) 2/ 90-91)، أمّا (نِسْوة) التي واحدتُها (امْرأة) فهي مِن أسْماء الجُموع التي جاءتْ على وزْنٍ خاصٍّ هو (فِعْلة)، وتُجْمَع -أيْضاً- على: نِساءٍ ونِسْوان (تنظر مادّة (ن.س.و) في: الجوْهريّ (1407) 6/ 2508)، وما دعا الناظمَ ومَنْ سبقهُ مِن النُّحاة والصرْفيّين إلى إثْبات مُصْطلَح (الإلْحاق) أنّ ألْفاظها المُفْرَدة ليْستْ دالّةً على الإفْراد؛ ولذلك فقدتْ ألْفاظُها شرْطَ المُوافَقة لِأوْزان جُموع التكْسير، وشرطَ دلالة ألْفاظها المُفْرَدة على الإفْراد والوَحْدة، وذكر الناظمُ بعْد ذلك مثالاً على مُلْحَق جمْع السلامة لِلذكور، فأتى بِلفْظ (أُولو) المسْموع عن العرَب جمْعاً لـ(ذُو/ ذَا/ ذِي) بِمعْنى (صاحِب)، ويُضاف إلى ما ذكرَهُ الناظمُ كلمةُ (أهْل) التي لمْ تكنْ علَماً لِمُذكَّرٍ عاقلٍ ولا وَصْفاً له، فاخْتلّتْ بعْضُ شُروط صَوْغ الجمْع السالم؛ فحُمِلتْ عليْه وعُومِلتْ مُعامَلتَه، فجُمِعتْ على (أهْلين)، نحو قوْله تعالى: ﴿سَيَقُولُ لَكَ ٱلْمُخَلَّفُونَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ شَغَلَتْنَا أَمْوٰلُنَا وَأَهْلُونَا﴾ [الفتح: 11]، وقوْله تعالى: ﴿بَلْ ظَنَنتُمْ أَن لَّنْ يَنقَلِبَ ٱلرَّسُولُ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلَىٰ أَهْلِيهِمْ أَبَدًا﴾ [الفتح: 12] (ينظر: ابن عقيل (د.ت) 1/ 63)، وذكر بعْدها -أيْضاً- كلمة (أولات) المُلْحقة بِجمْع الإناث السالم، التي مُفردُها (ذات) بمعْنى (صاحبة)، وذكر أنّ هذا اللفْظَ شاذٌّ في بابه مُنْفردٌ، وعبّر عنْه بالافْتيات (أصل يائها همزةً (اِفْتئات) فقُلِبتْ تخْفيفاً ومناسبةً لِلكسْرة، ومِنْ معانيها الانْفراد في الأمْر والرأْي، وهو المقصود هنا. (تنظر مادّة (ف.أ.ت) في: ابن منظور (2005) 11/ 116. ومجْمع اللغة العربيّة (د.ت) 2/ 677).

ثُمّ أتى بِنوْعٍ آخَرَ عدَّهُ مِنْ أسْماء الجُموع، وجعلَه -أيْضاً- مُلْحَقاً بِجمْع التكْسير؛ لأنّه عَدّ لفْظَهُ مُفْرَداً ومَعْناهُ جمْعاً، فكلمةُ (أشْياء) مِمّا اخْتلَف فيه النُّحاةُ اخْتلافاً بَيِّناً وأوّلوهُ بِتأْويلاتٍ عديدة مع اتّفاقهم أنّها جمْعٌ لِكلمة (شيْء)، ولنْ نخوضَ في خِضَمّ خلاف البصْريّين والكوفيّين، ولنْ نذْكُر آراء العُلَماء وأدلّتهم ورُدودَهم وترْجيحاتِهم ومُناظراتِهم، وسنكْتفي بِذِكْر مَذْهَب الخليل وسيبويْه وجُمْهور البصْريّين والنُّحاة، وهو أنّ أصْلَ الكلمة (شَيْئاء) بِوزْن (فَعْلاء)، ومَنَعوهُ مِن الصرْف لانْتهائه بألف التأنيث المَمْدودة، فاسْتثْقلوا مَجيءَ همْزتيْن بيْنهما ألفٌ، وهو حاجزٌ غيْرُ حَصينٍ؛ فقدّموا لامَ الكلمة تخْفيفاً على قاعدة القلْب المكانيّ، فصارتْ في صورتها النهائيّة على زِنة (لَفْعاء)، وهذا الوزْنُ في أصْله قبْلَ قَلْبه للتخْفيف (فَعْلاء) إنّما يَطّرِد ويُقاسُ في الألْوان والحِلى والعُيوب، نحو: خَضْراء. غَيْداء. حَوْلاء، مؤنَّث: أخْضَر. أغْيَد. أحْوَل، والمطّرد في جمْع (فَعْل) (أفْعال) نحو: بَيْت= أبْيات. صَوْت= أصْوات، فلمّا خالفتْ (شَيءٌ) بابَها في الجمْع في اسْتعْمال العرب مُنِعتْ مِن الصرْف نَحْويًّا لِصيغتها، وعُومِلتْ مُعامِلةَ اسْم الجمْع صرْفيًّا لِصيغتها لأنّ وزْن (فَعْلاء/ لَفْعاء) ليس مِنْ أوْزان الجُموع فدلّتْ كلمة (أشْياء) على الجمْع معْنًى، وجاءتْ بِصيغة الإفْراد

لفْظاً، وهذا ما قرَّرهُ الناظمُ مِنْ أنّ ما جاء مُخالِفاً لِبابه في الغالِب فإنّه يُخْتارُ احْتسابُ لفْظِه مُفْرَداً مع تعدُّد معْناهُ ودُخولِه في أنْواع اسْم الجمْع، وعلى حَدّ تعْبيره: "ففَرْدَهُ اجْتنبِ" (ينظر الأنباري (د.ت) 2/ 812-820. ومادّة (ش.ي.ء) في ابن منظور (2005) 8/ 169-171)، وكما فرّقْنا في الباب السابق بيْن الجمْع واسْم الجِنْس الجمْعيّ، فإنّنا مِنْ باب المُشاكَلة نذْكُر الفرْق بيْن **الجمْع واسْم الجمْع؛ فالأوّل** فيه معْنى التعاطُف كما مَرّ، **أمّا الآخَر** فهو دالٌّ على الآحاد المُجْتمعة غيْر المُتعاطفة، مُعْتبَرٌ فيه الكمّيّة، ومِنْ أحْكامه النحْويّة -اسْتطْراداً وإتْماماً لِلْفائدة- صِحّةُ عطْف مِثْلِه

عليْه نحو: قوله تعالى: ﴿فَرِيق فِي ٱلْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي ٱلسَّعِيرِ﴾ [الشورى: 5] (ينظر: الأهدل (د.ت) 1/ 64. وحسن (1971) 4/678-681)، واسْتكْمالاً لِهذا الاسْتطْراد فإنّه مِن المُسْتحْسَن تَبْيين الفرْق بيْن **اسْم الجمْع واسْم الجِنْس**، حيْثُ إنّ **الأخير**: "يَقَع على الواحد والمُثنّى والمَجْموع؛ لأنّه في الأصْل مَوْضوعٌ لِلْماهيّة سواءٌ كانتْ مُشخَّصاتُها قليلةً أوْ كثيرةً، فالقِلّة والكثْرة فيه غيرُ داخلتيْن في نظَر الواضِع؛ بلْ إنّما وَضَعَه صالِحاً لهُما، بِخِلاف **اسْم الجمْع** فإنّه: اسْمٌ مُفْرَدٌ مَوْضوعٌ لِمعْنى الجمْع فقط، ولا فرْق بيْنه وبيْن الجمْع إلاّ مِنْ حيْثُ اللفْظ" (الرضيّ (1982) 2/ 202).

المبْحث الثاني- مُقتطَفات صرْفيّة متفرّقة مِن أبوابٍ نحْويّة:

المقْصود بهذا المبْحث المُتفرّقات الصرْفيّة المُتداخِلة مع المُسْتوى النحْويّ الإعْرابيّ، حيْثُ يتقاطَع فيه الصرْفُ مع النحْو والمُعْجَم؛ لأنّ بِنْيةَ الكلمة في ماهيّتها وصيغتِها ودلالتها اهْتمامٌ صرْفيّ مُعْجَميّ، قبْلَ أنْ تُوظَّف نحْويًّا في جُمْلتها، وقد وردتْ هذه الفوائد الصرْفيّة اسْتكْمالاً لِلْقواعد التركيبيّة، مِمّا قَصَدهُ الناظمُ مِنْ مُزاوَجةٍ بيْن البِنْية والتركيب لإفادة الطُّلاّب وإعانتهم، أو ما اقْتضاهُ السِّياق، وألْجأتْ إليْه ضرورةُ التمْهيدِ أو البَيان أوْ إتْمام الفِكْرة أو الاسْتطْراد المُتعلِّق بها، وتَتجسَّد هاتهِ الفوائد والمُتفرّقات في الآتي:

أوّلاً- بعْد أنْ قسَّم الناظمُ في باب الكلمة وأقْسامها الكلمةَ ثلاثةَ أقْسامٍ، شَرعَ في تعْريف كُلِّ فرْعٍ على حِدةٍ فقال: (الباروني وأبو غولة (2018) 3/ 455-456. وبلاعو (2022) ص70)

فالاسْمُ كِلْمةٌ على مَعْنًى تَدُلّْ Δ بِنفْسها كأنْتَ هذا ورَجُلْ
ولمْ يُقارِنْ وَضْعاً الزّمَانَا Δ ثلاثةٌ أقسامُها اسْتحْسانَا

ابْتدأ الناظمُ بالاسْم فعرَّفهُ التعْريفَ المُتداوَل في اصْطلاح أهْل الفنّ، وهو: كلمةٌ دلّتْ على معْنًى في نفْسها ولم تقْترن بِزمَن (ينظر: عبد الحميد (1972) ص8)، وقسَّمَها ثلاثةَ أقْسامٍ، مِنْ حيْثُ ظُهورُها وإضْمارُها وإبْهامُها: **الأوّل-** الضمير، ومَثّلَ لهُ بـ(أنْتَ) ويقْصِد به الضمائرَ الاثْنى عشَر المقيَّدة بِمَقامات التكلُّم والخِطاب والغيْبة. **الثاني-** المُبْهَم ومثّل له بـ(هذا) ويعْني به الأسْماءَ الملازمةَ لِلْقرينة الحِسّيّة كأسْماء الإشارة، أو القرينة اللفْظيّة كالأسْماء المَوْصولة وأدوات الشرْط والاسْتفْهام. **الثالث-** الاسْم الظاهر، ومثّل له بـ(رجُل) ويقْصِدُ به الذواتِ كأسْماء الأعْلام (ينظر: ابن يعيش (د.ت) 1/ 22-26. ابن عقيل (د.ت) 1/ 86)، والقسْمان الأوّلان ليْسَا مِنْ مَباحث الصرْف، أمّا الثالث فتَعْتريهِ التغْييرات الصرْفيّة إعْلالاً وإبْدالاً وعدَداً ونَوْعاً وتَصْغيراً ونَسَباً... إلخ، واكْتَفى بهذا التقْسيم، ولمْ يَلْتفِتْ إلى تَقْسيمات أُخْرى كالجُمود والاشْتقاق والنَّوْع والعَدَد، ثُمّ قال: (الباروني وأبو غولة (2018) 3/ 456. وبلاعو (2022) ص71-72)

والفعْلُ أيْضاً كِلْمةٌ تَدُلّ عنْ Δ مَعْنًى في نَفْسها وتَلْزَم الزمَنْ
ماضيهِ ما دَلّ على مَعْنًى كَمُلْ Δ قبْلَ التلفُّظ به لِمَنْ عقَلْ
ثُمّ المُضارعُ الذي دَلَّ علَى Δ مَعْنًى يكونُ دائماً مُحْتمِلاَ
لِوَقْتَي الحالِ والإسْتقْبالِ Δ تَخُصُّه قرائنُ الأحْوالِ
والأمْرُ ما دلّ على مَعْنى الطلَبْ Δ بصيغةٍ مَعْهودةٍ عنْدَ العَرَبْ
معَ قَبولهِ لـ(يا) المُخاطَبهْ Δ أوْ نُونَي التوْكيدِ بالمُناوَبهْ

اسْترْسَل الناظمُ في تفْصيل ماهيّة قِسْم الفعْل دونَ أنْ يُمثِّل لهُ بِمثال، فعرَّفهُ -تَبعاً لِلنحاة- بأنّه: الكلمة الدالّة على معْنًى في نفْسها المُقْترنة بِالزمَن، مُتطرّقاً إلى أنْواعهِ الثلاثة المعْروفة الدالّة على الحدث، وهو أحدُ تعْريفات الفعْل، وحدَّد أزْمانَها بالماضي المَنْطوق قبْلَ زمَن التكلُّم الذي عبَّر عنْه بـ(التلفُّظ)، ثُمّ بالمُضارع المُحْتمِلةِ دلالتُه على زَمَنَي الحال والاسْتقْبال بِحسَب القرائن والسياقات، ثُمّ بالأمْر المُخلَّص لِلاسْتقْبال (ينظر: عبد الحميد (1972) ص8-9، 14-15)، ولمْ يَذْكُر هذه الخصيصة مُسْتغْنِياً عنْها بِعلامات صَوْغه

وشُروطه، مِن الصِّيغة الدالّة على الطلَب القَويّ، وقَبول ياء المُخاطَبة، ودُخول نُونَي التوْكيد الخفيفة والثقيلة عليْه، وبالاعْتماد على هذا التقْسيم الزمَنيّ تَرَك تقْسيماتٍ صرْفيّةً أُخْرى لِلفعْل كالتجْريد والزيادة، والصِّحّة والاعْتلال، والجُمود والتصرُّف، تاركاً -كعادتهِ في المنْظومة المُخْتزَلة- المَجالَ للأسْتاذ والتلْميذ لِلإثْراء والاسْتزادة.

ثانياً- في باب التنْوين وأحكامه يقول الناظم: (الباروني وأبو غولة (2018) 3/ 458. وبلاعو (2022) ص76)

تَنْوِنُنَا عُرْفاً بِلا افْتراءِ Δ نُونٌ تكونُ آخِرَ الأسْماءِ
زائدةً ساكنةً مَوْجودَهْ Δ لفْظاً ووصْلاً، في السِّوَا مَفْقودهْ

التنْوينُ في ماهيّته مَوْضوعٌ صَوْتيٌّ صرْفيٌّ يَهْتمّ به أهْلُ اللُّغة وأهْلُ التجْويد والقراآت على حَدٍّ سواءٍ، وأحْكامُه الأخْرى مُوَظَّفةٌ نحويًّا، وما يهُمُّنا منْه ما تطرَّق إلَيْه الناظمُ في بيْتيْهِ الأوّليْن في مَضْمون تعْريف التنْوين بأنّهُ: نونٌ زائدةٌ ساكنةٌ مَوْجودةٌ آخِرَ الأسْماء لفْظاً ووصْلاً، وغيْرُ مَوْجودةٍ في سِواهُما، ومِن تعْريفات التنْوين أنّه: "نونٌ تَلْحقُ الآخِرَ لفْظاً لا خطًّا لِغيْر تَوْكيدٍ" (الصبّان (د.ت) 1/ 30. ويُراجَع: يعقوب (1988) ص275)، ومِنْها أنّه: "نونٌ ساكنةٌ تَلْحَق آخِرَ الاسْم، وتُكتَب على صورة فتْحتيْن أوْ ضمّتيْن أوْ كسْرتيْن، وتثْبُت لفْظاً في الوصْل، وتسْقُط في الوقْف" (العسكريّ (1991) ص24)، ومِنْها أنّه: "نونٌ ساكنةٌ تَلْحَق آخِرَ الكلمة لفْظاً لا خطًّا" (نجا (2008) ص105)، والظاهرُ مِنْ هذي التعْريفاتِ مُجْتمِعةً أنّهم يَعُدّون التنْوينَ نوناً ساكنةً لها صُورةٌ ووُجودٌ وثُبوتٌ، وهي مَلْفوظةٌ في حالة الوَصْل فقطْ، أمّا في حالة الوقْف فيُهْمِلونَها حينَ يَقِفون على الكلمات المَصْروفة بالسُّكون في وَضْع الضَّمّ والكَسْر، نحو: جَلس مُحمَّدٌ، وسلّمتُ على مُحمَّدٍ، ويَقِفون عليْها بأَلِفٍ تَعْويضاً عن التنْوين في وَضْع الفَتْح، نحو: رأيْتُ مُحمَّداً، وهذه التَّوْصيفات تَصْويرٌ لِلنُّطْق لا لِلْخَطّ، وكذلك لمْ يُثْبِتوها في الخَطّ فرَمَزُوا لها بِتضْعيف الحركة مع زيادة أَلِفٍ أيْضاً في تنْوين الفتْح، نحو: جلَس مُحمَّدٌ، ورأيتُ مُحمَّداً، وسلَّمْتُ على مُحمَّدٍ، واحْتَرَز بعْضُهم مِن نُون التوْكيد الخفيفة التي لا تُشْبِهُ التنْوينَ بالفتْح إلاّ في الشكْل، نحو قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ﴾ [العلَق: 16]، وقدْ ورَد مُصطلَحُ الزيادة عنْدهم تَلْميحاً، عنْدما أثْبتوا في التعْريفاتِ كلمة (تَلْحَق)، واللَّحاقُ إنّما يكونُ بعْدَ انْتهاء أصْل الكلمة على الرغْم مِنْ دلالته المعْنويّة واللفْظيّة، كالتنْكير والتمْكين والترنُّم وغيْرها (ينظر: ابن عقيل (د.ت) 1/ 17-21. والصبّان (د.ت) 1/ 30-34)، ومُصْطلَحُ الزيادة الصوْتيّة الخارجة عنْ أصْل الكلمة كما أوْرَدها الناظمُ مَعْدودٌ مِن المتداوَل عنْدَ أهْل التجْويد، فمِنْ تعْريفاتهم أنّ التنْوينَ: "نونٌ ساكنةٌ زائدةٌ تَلْحق آخِرَ الأسْماء لفْظاً وتُفارقُها خَطًّا ووقْفاً" (قمحاوي (1969) ص6)، وقد صرَّح الرضيُّ [ت: 686هـ] بذلك حين وصَف التنْوينَ بأنّه: "فَضْلةٌ على جَوْهَر الكلمة في الحقيقة" (الرضيّ (1982) 2/ 274).

ثالثاً- في باب المُعْرَبات الثمانية يتطرَّق الناظمُ إلى مُتعلِّقاتٍ صرْفيّة بأبْوابٍ نحْويّةٍ في صياغة بعْض الأنْواع وتعْريفها وشُروطِها الصرْفيّة، فيقول في أنْواع الجموع -التي نَعْرِضُها بِحسَب تَرْتيبهِ- مُبْتدئاً **بِجمْع التكْسير:** (الباروني وأبو غولة (2018) 3/ 460-461. وبلاعو (2022) ص84-85)

وبعْدَهُ الجمْعُ الذي تَكسَّرَا Δ وهْو الذي مُفْرَدُه تَغيَّرَا
لِغيْر إعْلالٍ ولا إلْحاقِ Δ علامَتَيْ جَمْعٍ بِالاتِّفاقِ
بالزَّيْد أوْ بالنقْص أوْ تبْديلِ Δ لِلشكْل لا غيْرَ بِلا تفْصيلِ
أوْ بالأخير معَ زيْدٍ عُلِمَا Δ أوْ معْ نَقْصٍ أوْ مع الكُلِّ انْتمَى

بعْد أنْ تكلَّم الناظمُ في سياق مَنْظومتِه عن الإفْراد شرَع في الحديث عن الجمْع المُكسَّر يُجَلّي ماهيّتَه وصُوَرَه المنْطقيّة المُحْتمَلة، فبيَّن أنّ حقيقةَ جمْع التكْسير هي: تغيُّر صورة المُفْرَد عنْد جمْعهِ، وهو سببٌ في تسْمية مُصْطلَحه أيْضاً، ولكنّ هذا التغْيير ليْس على إطْلاقه؛ بلْ هو مَشْروطٌ بِعدَم الإعْلال في نحو: المُصْطفِي= المُصْطفُون/ المُصْطفِين. المُصْطفَى= المُصْطفَوْن/ المُصْطفَيْن، وبِعدَم زيادة علامتَي السلامة لِلمذكَّر والمؤنَّث؛ لأنّها حينئذٍ تخْرُج مِن هذا الباب، ثُمّ بيَّن مَظاهرَ هذا التغْيير في ستّة صُوَرٍ -دونَ أنْ يُمثِّل لهُ أوْ يُشيرَ إلى دلالته على ثلاثةٍ فأكثر-: **أوّلُها-** التغْيير بالزيادة، نحو: أسَد= آساد. صِنْو= صِنْوان. قِنْو= قِنْوان. **ثانيها-** التغْيير بالنقْص، نحو: تُهَمة= تُهَم. تُخَمة= تُخَم. **ثالثها-** التغْيير بضبْط الشكل، نحو: نَمِر= نُمُر. أَسَد= أُسْد. **رابعها-** التغْيير بالزيادة مع الشكل، نحو: رَجُل= رِجال. رِجْل= أَرْجُل. **خامسُها-** التغْيير بالنقْص مع الشكل، نحو: كِتاب= كُتُب. طَريق= طُرُق. **سادسها-** التغْيير بالزيادة والنقْص مع

الشكْل، نحو: كَاتِب= كُتّاب. طَبِيب= أَطِبّاء (ينظر: العُكْبريّ (1994) 1/ 214-216. وحسن (1971) 4/ 626. وعبد الحميد (1972) 28-29. وبلاعو (2022) ص85)، واكْتفى الناظمُ بهذا التقْسيم الشكْليّ، ولمْ يتناولْ أنْواعَ جمْع التكْسير قِلّةً وكثْرةً وشُذوذاً، ولمْ يُبيّنْ كيْفيّاتِ جمْع ما جاء على ثلاثةٍ أوْ أرْبعةٍ أوْ خمْسةٍ... إلخ؛ لأنّ هدفَهُ في هذا الباب بَيانُ الموْضوعات القابلة لِلإعْراب المُقابِل لِلْبِناء.

ويقول الناظمُ في **جمْع المؤنَّث السالم:** (الباروني وأبوغولة (2018) 3/ 461. وبلاعو(2022) ص85)

ثالثُها جمْعٌ لأُنْثى قدْ وُضِعْ Δ وهْو الذي بألِفٍ وتَا جُمِعْ
مَزيدتيْن دائماً في الآخِرِ Δ وقدْ يَجي ذَا الجمْعُ لِلْمُذكّرِ
وقِسْهُ في كُلِّ ذواتِ التاءِ Δ ونحْو: سَلْمى زيْنبٍ صحْراءِ
وفي اسْم جِنْسٍ جامدٍ قدْ صُغِّرَا Δ نحْوُ: دُرَيْهِم لَدى مَنْ حَرَّرَا
وفي صِفات كُلِّ غيْرِ العاقِلِ Δ وغيْرُ ذَا مُسلَّمٌ لِلناقِلِ

لمْ يُشِرْ الناظمُ في هذا النوْع مِن الجمْعيْن غيْرِ المكسَّريْن إلى بداية العدَد، وكأنّه اسْتغْنى عنْ ذلك بما يتبادَر إلى الذِّهْن، وما تَعارَف عليْه أهْلُ العِلْم مُعلِّمين ومُتعلِّمين مِنْ أنّ الجمْع يَبْتدئ عادةً بعْدَ تجاوُزِ الواحد والاثْنيْن في العُموم، والواحدة والاثْنتيْن في خُصوص المؤنَّث، وكأنّه اسْتغْنى -أيضاً- عن التصْريح بالسلامة بالتعْريف المُتداوَل بيْن النُّحاة والصرْفيّين، وهو: الزيادة المطَّرِدة الدائمة على أصْل الكلمة بالألف والتاء في آخره، والزيادة لا تَسْتوْجِب تغْييراً ولا تكْسيراً، واحترز بذكْر المزيدتيْن عنْ نحو: بَيْت= أبْيات؛ لأصالة التاء فيها، وتَرْك بعْض التفاصيل التي يُمْكن لِلشارح والأسْتاذ أنْ يَتناوَلَها مع تلاميذِهِ بالأمْثلة والشواهد ككَوْن تاء الجمْع مَفْتوحةً؛ لأنّ مِنْ قواعد فتْح التاء إمْلائيًّا سبْقُها بسُكونٍ، والألفُ ساكنةٌ، وحذْف هاء التأنيث في المفْردة الموجبةِ فتْحَ ما قبْلَها لفْظاً أوْ تقْديراً إلى يْر ذلك، وبعْد أنْ عرَّف الجمْعَ المؤنَّث السالمَ ذكَر جُمْلةً مِنْ أهمّ مواضعِهِ، بدأها بالأسْماء المُذكَّرةِ معْنًى المُنْتهية بعلامة التأنيث (التاء) لفْظاً، نحو: حَمْزة= حَمْزات. طَلْحة= طَلْحات، وهي أسْماءٌ قليلةٌ أشار إلى قِلّتها بـ(قَدْ) المفيدة لهذا المعْنى أحْياناً، واسْتفْتح به لِيُنبِّهَ إلى أنّه جاء مُخالِفاً لِبابه، ثُمّ ذكَر المَقيس الشائع في جمْع كلّ اسمٍ مُنْتهٍ بتاء التأنيث، وعبَّر عنْه بـ(ذوات التاء)، نحو: فاطمة= فاطمات. مُسْلِمة= مُسْلِمات. شجرة= شجرات، ولعلّ النوْع السابقَ داخلٌ فيه باعْتبار لفْظه لا مَعْناهُ، وذكر ثلاثةَ أنْواعٍ مِن المؤنَّث اقْتصَر فيها على المثال، **أوّلُها-** (سَلْمَى) ويَعْني به الاسْمَ المنتهِيَ بالألِف المقْصورة حين يُجْمَع على (سَلْمَيَات) بإبْدال ألِفها ياءً مُراعاةً لِقواعد الإعْلال، ومِثْلُها: بُشْرى= بُشْرَيات. مُسْتشْفى= مُسْتشْفَيات. **ثانيها-** (زَيْنَب) ويعْني به الاسْمَ المؤنَّث الذي لا تَظْهَر علامةُ تأْنيثِهِ حين يُجمَع على: على (زَيْنَبات)، ومِثْلُها: وِئام= وِئامات. ابْتِسام= ابْتسامات. **ثالثُها-** (صَحْراء) ويعْني به الاسْمِ المُنْتهي بألِفٍ مَمْدودةٍ حين يُجْمَع على (صَحْراوات) بإبْدال الهمزة المتطرّفة المُنْقلِبة عنْ ألِفٍ واواً؛ مُراعاةً لِقواعد الإعْلال، ومِثْلُها: شَقْراء= شَقْراوات. خَضْراء= خَضْراوات، ثُمّ ذكرَ أنَ المُحرّرين مِن الصرْفيّين يُدْخِلون في جَمْع سلامة الإناث اسْمَ الجِنْس الجامِد المُصغَّر، ومَثّل له بـ(دُرَيْهِم) التي تُجْمَع سلامةً على (دُرَيْهِمات)، ومِثْلُها: كُتَيِّب= كُتَيِّبات. نُهَيْر= نُهَيْرات، ثُمّ ذكَر نَوْعاً آخَرَ يُعمَّم فيه جوازُ حُكْمِ الجمْع بالمؤنَّث السالم، وهو صِفةُ غيْرِ العاقل مُطْلَقاً، نحو: طُرُقٌ وَعِراتٌ، ومَسالِكُ صَعْباتٌ، وأُمُورٌ مُدْلَهِمّاتٌ، وبَعْد أنْ عدَّد طائفةً مِنْ أنْواع الصالِح لِجَمْع السلامة المؤنَّث أفاد بأنّ ما جاء على جَمْع السلامة المؤنَّث مِن غيْر هذى الأنْواع مَتْروكٌ لِلسَّماع يُسلَّم فيه الأمْرُ لِما نُقِل عن العرَب، ويُمثِّل الصرْفيُّون له بِنحْو: السماوات. الأُمّهات. شمالات. السِّجِلّات (ينظر: أبو حيّان (1998) 2/ 588)، وما ادّعاهُ الناظمُ مِنْ حصْرِهِ لكُلّ أنْواع جمْع المؤنَّث السالم وأنّ ما عداهُ مَسْموعٌ، لا يُسلَّم لهُ؛ لأنّ النُّحاة ذكروا مَواضِعَ أُخْرى تَصْلُح أنْ تُجْمَع بهذا الجمْع، كالمصْدَر غيْرِ المؤكِّد لِفعْله المُجاوِزِ ثلاثةَ أحْرُفٍ، نحو: (إكْرامات) جمْع (إكْرام)، و(اسْتِنْتاجات) جمْع (اسْتِنْتاج)، والخُماسيّ الذي لمْ يُسْمَع لهُ عن العرَب جمْعُ تكْسيرٍ، نحو: (سُرادِقات) جمْع (سُرادِق)، و(إصْطَبْلات) جمْع (إصْطبْل)، و(اصْطِلاحات) جمْع (اصْطِلاح)، وكذلك المُصدَّر بـ(ابْن) أو (ذُو/ ذِي) مِنْ غيْر العُقلاء، نحو: (بَنات آوى) جمْع (ابْن آوى)، و(ذَوات الحِجّة) جمْع (ذُو/ ذِي الحِجّة) (ينظر: أبو حيّان (1998) 2/ 596-597. وقباوة (1988) ص197. ويعقوب (1988) ص315-317. وبلاعو (2022) ص85-86)، ولمْ يتطرَّقْ إلى بعْض الأحْكام والتفاصيل المُتعلِّقة بالحقْل الصرْفيّ، كجمْع الثلاثيّ ساكنِ الوسَط، والمُركَّب المزْجيّ... إلخ.

ويقول الناظمُ في **جمْع المُذكَّر السالم:** (الباروني وأبو غولة (2018) 3/ 461-462. وبلاعو (2022) ص86-87)

خامسُها جمْعُ الذكور السالِمُ Δ أحْسنُ تعْريفٍ لَدَيْهِمُ
ما دلّ عنْ أكْثرَ مِنْ شخْصيْنِ Δ بِسبَب ازْدياد حرْف لِينِ
في آخِرٍ يَصْلُح لِلتجْريدِ Δ ولا تَزِدْ عنْ هذه القُيودِ
والجمْعُ هذا خصَّصوهُ بالعَلَمْ Δ والوصْفُ أيْضاً بِشُروطٍ تُلْتزَمْ
إنْ كان كُلٌّ لِمُذكَّرٍ عَقَلْ Δ ولمْ يكُنْ بِتاء تأنيثٍ كمَلْ
والشرْطُ في العَلَم لا يُركَّبُ Δ ولا بِتنْويب الحُروف يُعْرَبُ
والشرْطُ وَصْفٌ لمْ يكُنْ مِنْ بابِ Δ أفْعَلَ فَعْلاءَ على الصوابِ
ولمْ يكُنْ أيضاً على فَعْلانِ Δ فَعْلى بِفتْح الفاء كالسَّكْرانِ
وليْس مِمّا يَسْتوي فيه الذُّكُورْ Δ مع الإناثِ كجَريحٍ وصَبُورْ

في هذا النَّوْع مِن الجُموع الْتزَم الناظمُ بالتعْريف المشْهور لدى النُحاة وذكَر أنّه أحْسنُ تعْريفٍ -على حَدّ قوْله- وهو: ما دلّ على أكثرَ مِن اثْنيْن بزيادة واوٍ أوْ ياءٍ، ولا يتغيَّر الاسْمُ إذا جُرِّد منْهما، وأعْقبَهُ بِتَنْبيهِه على الاقْتصار على قُيود التعْريف هذهِ، وما زاد على ذلك فهو مِن تفاصيل الصِّياغة وتَعدُّد الأنْواع، لكنّهُ لمْ يتَطرَّق إلى النون وحركتها المُمَيِّزة لها مِنْ نون المُثنّى؛ لأنّها غيْرُ مُلازِمةٍ لهذا الجمْع وتُحذَف حالَ إضافته، نحو: أفْلَح طالِبُو العِلْمِ، وأغْلَبُ القُدامى عنْدَ حديثِهم عنْ أصْناف الجُموع ومِنْها هذا الجمْعُ، يذْهبون إلى تَعْديد شُروط الجمْع دون تعْريفٍ صريحٍ مُباشِرٍ، أمّا المُتأخِّرون والمُحْدَثون فقدْ عرّفُوهُ وفَصّلوا شُروطَه، ومِنْ تعْريفاتهم: "ضَمُّ اسْمٍ إلى أكثرَ مِنْهُ مِن غيْر عطْفٍ ولا تَأْكيدٍ... ما دلّ على أكثرَ مِن اثْنيْنِ وأغْنى عن المُتعاطِفيْن" (الأزهريّ (د.ت) 1/ 69)، ومنْها: "يتَكوّن جمْعُ المذكَّر السالم مِن المفْرَد مُلْحَقاً بآخِرِهِ مَقْطَعٌ أخيرٌ مُكوَّنٌ مِنْ واوٍ ونونٍ في حالة الرفْع، وياءٍ ونونٍ في حالتَي النصْب والجَرّ مع فتْح النون مُطْلَقاً" (أبو المكارم (2007) ص287)، ومنْها: "الجمْع الذي سَلِم بناءُ مُفْردِهِ عنْد الجمْع وزيد على هذا المُفْرَد واوٌ ونونٌ في حالة الرفْع، وياءٌ ونونٌ في حالتَي النصْب والجرّ" (الأسطى (1992) ص408)، ومنْها: "اسمٌ نابَ عنْ ثلاثةٍ فأكْثرَ بزيادةٍ في آخره هي الواو والنون في حالة الرفْع، والياء والنون في حالتَي النصْب والجرّ، وسَلِم بناءُ مُفْردِه عنْد الجمْع" (يعقوب (1988) ص319)؛ ولهذا أكَّد الناظمُ على الاقْتصار على هذه القيود في التعْريف، وما زاد على ذلك فهو شروطٌ يجِب تَوافرُها فيما يُراد له أنْ يُجْمَع جمْعاً مُذكَّراً سالماً، وهي شُروطٌ صارمةٌ لا كمثْل جمْع سلامة الإناث الذي تدخُل فيه أنْواعٌ كثيرةٌ، ومِنْ مُجْمَل تعْريفات العلماء التي أخذ الناظمُ بأهمّ قُيودها واحترز مِنْ مُحْتَرزاتِها، تَبيَّنَ خُروجُ سابقَي الجمْع مِن المُفْرَد والمثنّى، وخُروجُ ما لا يصْلُح لِتجْريد الزيادة منْه كـ(عابِدين) و(زَيْدون) عَلَمَيْن، وخُروجُ قسيمَي الاسْم مِن الفعْل والحرْف، وإنْ لمْ يُصرّح بها الناظمُ فهي مِن ضروريّات العَلَم؛ إذ العدديّةُ مِن لوازم الاسم وخصائصه، وخُروجُ الجموع المناظِرة مِن المؤنَّث السالم وجمْع التكسير بتقْسيماته بِتحْديد الزيادة، أي: اللاّصقة التي عبّرَ عنْها الناظمُ بِـ(حرْف اللِّين) تَسمُّحاً، ويقْصِد به أحدَ الأخْتيْن (الواو والياء) الساكنتيْن، المسْبوقتيْن بِكسْرٍ، المَعْقوبتيْن بِنونٍ مكسورةٍ؛ ولهذا سمّاهُ بعْضُ العلماء (الجمْع على الهجاءيْن) (ينظر: الحريريّ (1999) ص111. ونهر (2010) ص211-213)، وشُروط الجمْع المذكَّر السالم التي يجِبُ الْتزامُها -كما قرَّرها الناظمُ تَبعاً للنحاة قديماً وحديثاً- تَتمحْوَر في نَوْعيْن: **جامدٍ ومُشْتقّ**، تدخُل فيهما شروطٌ مُتعدِّدة، **فالجامدُ العَلَمُ** يُشْترَط فيه أنْ يكون لِمذكَّرٍ عاقلٍ خالٍ من تاء التأنيث اللاّحقة بالاسْم في آخره، خالٍ من التركيب المُقيَّد بالمزْجيّ والإسْناديّ ومِنْ علامتَي التثْنية والجمْع، والأخير هو ما عبَّر عنْه بقوْله: "ولا بِتَنْويب الحُروف يُعْرَبُ"، أي: الخالي مِن الألِف والواو النائبتيْن عن الضمّة في حالة الرفْع، والياء النائبة عن الفتْحة والكسْرة في حالتَي النصْب والجرّ، وما وجدتُه في نصّ الخُطاطة الأولى وفي التحقيقيْن "ولا **بِتنْوين** الحروف" بالنون وهو معْنًى غير واضح، والظاهر في زَعْمي أنّها بالباء "ولا **بِتنْويب**"؛ لأنّه معنًى واضحٌ ومُسْتساغ، والله أعْلم. **والصِّفةُ المُشْتقُّ** يُشْترَط فيه أنْ يكون لِمُذكَّرٍ عاقلٍ خالٍ مِن تاء التأنيث اللاّحقة بالصفة في آخرِها، ولَيْس الوصْفُ منْه على باب أفْعَل. فَعْلاء (الخاصّ بالألْوان والحِلى والعُيوب)، ولا على باب فَعْلان فَعْلى (الدالّ على الامْتلاء أو الخُلُوّ)، ولا مِمّا يسْتوي فيه المُذكَّرُ والمؤنَّث مِنْ نحو (فَعيل. فَعول. مِفْعال)، ويخْرُج بهذيْن النَّوْعَيْن مع شروطهما الداخليّة اسْمُ الجِنْس كـ(إنْسان)،

والمؤنَّثُ الحقيقيّ ظاهرُ العلامة أوْ غيْرُ ظاهرِها كـ(حَليمة. سُعاد)، والمُذكَّر المُنْتهي بتاءٍ كـ(أُسامة)، وأعْلامُ غيْر العُقلاء، كـ(طرابُلُس)، والمُركَّبان: المزْجيّ كـ(بعْلبكّ)، والإسْناديّ كـ(جادَ الحقّ)، وصِفةُ المؤنَّث غيْر العاقل كـ(صاهِل) لِلْحِصانِ، والوصْفُ المُنْتهي بِتاء المُبالَغة كـ(رَاوية)، و(أفْعَل) مُذكَر (فَعْلاء) كـ(أَبْيض)، و(فَعْلان) الذي مُؤنَّثُه (فَعْلى) كـ(ظَمْآن)، وما يَسْتوي فيه المُذكَّرُ والمؤنَّث مِنْ نحو باب (فَعيل) بمعْنى (مَفْعُول) و(فَعُول) بمعْنى (فاعِل) كما مَثَّلهُ الناظمُ بـ(جَريح. صَبُور)، ومِثْلُهُما (مِفْعال) مِنْ نحو: صَوْتٌ مِعْطاء، ويَدٌ مِعْطاء، ومِنْ أمْثلة ما تَحقَّقتْ فيه الشُّروطُ عَلَماً ووصْفاً: أَحْمَد. مَسْعود. مُعلِّم. صادِق (ينظر: يعقوب (1988) ص319-320. والأسطى (1992) ص408-410. وقباوة (1993) 192-193. وأبو حيّان (1998) 2/ 566. وأبو المكارم (2007) ص287. وبلاعو (2022) ص87).

ومِن المُلاحَظ أنّ الناظم في هذا الباب ركَّز على التعْريف وسَرْد القُيود والمُحْتَرَزات، ولمْ يذْكُر مِثالاً على ما توافرتْ فيه الشُّروط، واكْتفى بِمثاليْن مِمّا احْتُرِز منْه لِلْقيْديْن الأخيريْن؛ لإخْراجهما مِن دائرة جمْع السلامة، ولمْ يُشِرْ -أيْضاً- إلى شُروطٍ عامّةٍ في التثْنية والجمْع كوُجُود النظير المُشابه، والصلاحيّة لِلْجمْع... إلخ.

ويقول الناظمُ في **باب المُثنّى:** (الباروني وأبو غولة (2018) 3/ 462. وبلاعو (2022) ص89)

سابِعُها اسْمٌ أتى مُثنًّى	Δ	**تعْريفُه لَديْهِمُ قدْ عَنَّا**
ما دلّ عنْ شخْصيْنِ بازْديادِ	Δ	**لِحرْف مَدٍّ فِي الأخير بادِ**
معَ الصَّلاحيّةِ لِلتجْريدِ	Δ	**وما عدَا هذا مِن المَرْدودِ**
وما يُثنّى تَعْتريهِ عَشَرهْ	Δ	**مِن الشُّروطِ عنْدَهمْ مُشْتهَرهْ**
لِإعْرابُ والإفْرادُ والتنْكيرُ	Δ	**وعدَمُ التركيب يا خبيرُ**
وُجودُ مِثْلٍ واتّفاقُ لفْظِ	Δ	**والوَفْقُ في المعْنى أتي في الحِفْظِ**
ولمْ يَقعْ عنْهُ غِنًى بالْغيْرِ	Δ	**وليْس ذا نَفْيٍ ولا تَسْويرِ**

عرَّف الناظمُ المُثنّى بأنّهُ: ما دلّ على اثْنيْن بزيادة ألفٍ رفْعاً، وياءٍ نصْباً وجرًّا، مع صلاحيّة حذْف الزيادة، وقد عبَّر عن الاثْنيْن بالشخْصيْن، ومِنْ مَعاني (الشخْص) أنّهُ: "كلّ جِسْمٍ لهُ ارْتفاعٌ وظُهور"، ولكنّ دلالتَه غلبتْ في الإنْسان (تنظر مادّة (ش.خ.ص) في: ابن منظور (2005) 8/ 36. ومَجْمَع اللغة العربيّة (د.ت) 1/ 478)، وكأنّه اسْتغْنى عن تفْصيل (اثْنيْن أو اثْنتيْن) في دلالة النَّوْع بِعُموم دلالة (الشَّخْص) التي تَصْدُق على الجِنْسيْن (الأزهريّ (د.ت) 1/ 66)، وما أثْبتَه في جمْع المُذكَّر السالِم أثْبتَه هُنا أيْضاً في عدم ذكْر(النون)؛ لاحْتمال حذْفها وذلك عنْدَ إضافتِها، وعبَّر بِمُصْطلَح المدِّ تسمُّحاً وهو (لِينٌ) عنْدَ التدْقيق، ويَظهرُ هذا في (الياء)؛ لأنّها لا تَصْلُح حرْفَ مَدٍّ (عِلّة) لِمُناسَبة الكسْرة، وتجيءُ لِيناً مَسْبوقةً بِفتْح كهذا المَوْضع، أمّا الألِفُ فلا مَفرَّ مِنْ كوْنها حرْفَ مَدٍّ ولِينٍ وعِلّةٍ معاً، ومِن التعْريفات الواردة في المُثنَّى أنّهُ: "اسْمٌ مُعْرَبٌ ناب عنْ مُفْرَديْن اتّفقَا لَفْظاً ومعْنًى بِزيادة ألِفٍ ونونٍ مَكْسورةٍ، أوْ ياءٍ ونونٍ مكْسورةٍ قبْلَها فتْحة، وكان صالِحاً لِتجْريدهِ مِنْهُما" (ينظر: يعقوب (1988) ص611)، ومنْها أنّه: "اسْمٌ مُعْرَبٌ يدُلّ على اثْنيْن اتّفقَا لَفْظاً ومعْنىً، بِزيادة ألِفٍ ونونٍ أوْ ياءٍ ونونٍ، وهُو صالحٌ لِتجْريده منْهما" (ينظر: قباوة (1988) ص185) ومنها أنّه: "ما وُضِع لاثْنيْن وأغْنى عن المُتعاطفيْن" (الأزهريّ (د.ت) 1/ 66)، وبِمَجْموع التعْريفات يخْرُج ما دلّ على الواحد وعلى ثلاثةٍ فأكثر، نحو: قَلَم. خَيْمة. مَساجِد. طُلاّب، ويخْرُج الفعْلُ والحرْفُ؛ لِكوْن العدَد مِن خصائص الأسْماء، ويخْرُج المبْنيُّ؛ لأنّه عادةً ما يَلْحقُ بالمُثنّى ولا تنْطبِق عليْه شُروطُه، نحو: هاتانِ. اللتانِ، ويخرُج نحو: زَيْدان. حَسنيْن (عَلَميْن لِشخْصيْن). البَحْريْن (اسم البلَد الخليجيّ)؛ لأنّها تَفْقِد دلالتَها إذا جُرِّدتْ مِن الألِف والنون والياء والنون، ويخرُج نحوُ دعائه (صلّى اللهُ عليْه وسلَّم): "حَوَالَيْنَا ولا عَلَيْنَا" (آبادي (1968) 4/ 38)؛ لأنّ (حَوَالَيْنَا) مع صلاحيّته لِلتجْريد مِن الياء والنون فإنّ معْناهُ لا يتغيَّر، نحو قوْله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ﴾ [البقرة: 16]، فـ(حَوْلَهُ وحَوَالَيْنَا) دَلّتَا على معْنًى واحدٍ، هو: الإحاطة بالشيْء والدوَران حَوْلَهُ (ينظر: الزمخْشري (د.ت) 1/ 198-199 آبادي (1968) 4/ 38. والسيوطيّ (1987) 1/ 134-136. وتراجع مادّة (ح.و.ل) في: ابن منظور (2005) 4/ 274-275. ومَجْمَع اللغة العربيّة (د.ت) 1/ 208)، وكما اقْتصَر في حدّ جمْع الذكور السالم على تعريفٍ مُقْتضَبٍ، اقْتصَر أيْضاً في حدّ المُثنّى على ما رآهُ مُؤدِّياً لِلْفائدة، وأعْقبَه بِبقيّة المُحْترَزاتِ والتفاصيل والشروط العشَرة اللاّحقة، التي تحْكُم صوْغَ المُثنّى وتُقيّدُه، **أوّلُها-** الإعْراب:

ويُقْصَد به هنا قَسيمُ البناء، فالمَوْصولُ والإشارةُ المَبْنيّان (اللذانِ/ اللذَيْنِ. ذانِ/ ذَيْنِ) لا يُعَدّان مِن المُثنّى؛ بلْ يَلْحَقان به وإنْ جاءَا على صُورتِه. **ثانيها-** الإفْراد، فلا يُعاد تثْنية المُثنّى ولا تُثنّى الجُموعُ ولواحقُها كاسْم الجمْع، إلاّ بِنيّة الجماعة المُكرَّرة، فلا يُقال: *(رَجُلانانِ) في (رَجُلانِ) (ينظر: نهر (2010) ص201). **ثالثها-** التنْكير، فإذا أُريد تثْنيةُ العَلَم نُكِّر، نحو: صافحتُ مُحمّديْنِ، فإذا قُصِد تعْريفُه زيدتْ علامةُ التعْريف فأصْبحتْ: صافحْتُ المُحمَّدَيْن. **رابعُها-** عدَمُ التركيب، وبهذا الشرْط يخرُجُ التركيبُ بأنْواعه: الإسْناديّ كـ(جاد الحقّ)، والمزْجيّ كـ(مَعْدي كَرب)، والإضافيّ كـ(عبد الرحمن). **خامسها-** وُجود المِثْل والنظير، فلا يُثنَّى مَعْدومُ النظير في الوُجود كالذات العليّة والشمس والقمَر، هذا ما يقولُه القُدامى في مُعْتقَداتهم، وهنا يجِبُ التدخُّل والاسْتدْراك، أمّا **الواحدُ الأحَدُ الفرْدُ الصَّمَدُ** فلا شكّ في وَحْدانيّته، وأمّا الشمْسُ والقمَر فنُوافِق القُدامى في المُرْتبِطيْنِ بأرْضنا فقطْ، ونُخالِفُهم في الباقي؛ إذْ يجِبُ عليْنا في هذا العصْر أنْ نسْتفيد مِنْ مُبْتكرات العِلْم الحديث في مجال الفَلَك وعُلوم الفَضاء، وقدْ ثَبتَ عنْد الخاصّة والعامّة أنّ في الكوْن ملايِينُ مِلْياراتِ الشُّموس وأكثرُ منْها الأقْمار، وحينئذٍ يجوز أنْ نُثنّي القمرَ والشمْسَ ونجْمعَهما دونما حَرَجٍ على: الشمْسيْن= الشموس. القمريْن= الأقْمار (ينظر: أبو المكارم (2007) ص282). **سادسُها-** اتّفاقُ اللفْظ، ومعْناه ألاّ يُثنّى شيْئان مُخْتلِفان لفْظاً في كلمةٍ واحدةٍ كالمَكْتبة والكِتاب؛ إذْ لا يَصلُح عطْفُ أحدِهما على الآخَر، فلا يُقال: *المكْتبتان ولا الكتابان، بقصْد كِليْهما معاً. **سابعُها-** اتّفاق المعنى، ويخرُج به المشترَك اللفْظيّ الذي يدُلّ لفْظُه على أكثرَ مِن معنًى، كالعَيْن التي تأْتي لِلْباصرة والجارية والحارسة، فلا يُقال: *(عيْنانِ) ويُقْصَد بهما اثْنيْن من المذْكورات. **ثامنُها-** ألاّ يُسْتثْنى بِتثْنية غيْره عن تثْنيته، وبهذا القَيْد السلْبيّ يخْرُج نحو: سَواء؛ لأنّه لمْ يُسْمَع عن العرَب *(سَواآن)، بل اسْتغْنَوْا عنْها بِـ(سِيّ) التي تُثنّى على (سِيّانِ)، واسْتِطْراداً فإنّ العرَب أيْضاً اسْتَغْنَوْا عنْ تثْنية (أجْمَع جَمْعاء) بِمُلْحَق المثنّى (كِلاَ. كِلْتَا). **تاسعها-** عدم النفْيِ، ويخْرُج بهذا الاحْتراز ما كانتْ دلالتُه واسْتعْمالُه خاصًّا بالنفْيِ كلَفْظ (أَحَد). **عاشرها-** عدم التسْوير، والسُّور عند المناطقة: "اللفظ الدالّ على كمّيّة أفْراد المؤْضوع" (ينظر: الجُرْجانيّ (1992) ص163. وابن كمال باشا (2009) ص239)، أي: الشامل لِجميع أفْراد جِنْسِه، حيْثُ يُمْنَع مِن التثْنية ما كانتْ فيه دلالة العُموم، كلفْظ (كُلّ) لِعدم الفائدة مِنْ تَثْنيَتِه (ينظر: السيوطيّ (1987) 1/ 145. وبلاعو (2022) ص89-90)، وفي الشرْطيْن الأخيريْن يظهر جَليًّا سببُ عدمِ التثْنية؛ لأنّ كِلَيْهما يدُلّ على اسْتغْراق الجِنْس المُنافي لِلتثْنية.

وبهذه الشروط أنْهى الناظمُ حديثَهُ عن المُثنّى وترَك قضايَا عديدةً لمْ يُشِر إليْها، كطُرُق تثْنية المَقْصور والمَنْقوص والمَمْدود، والإلْحاق وغيْرها، ولمْ يُمثِّلْ بِمثالٍ واحدٍ في هذا الباب، واقْتصَر على تقْعيد القواعد وإثْبات الضَّوابط والشُّروط، تاركاً المَجالَ لِلشُّرّاحِ والمُعلِّمين لِلاسْتفاضة في ذلك، ومع إحْصائه وعَدِّه لِلشروط العشرة التي قَلّمَا تَجدُها مَسطَّرةً مَجْموعةً في كِتابٍ، فإنّ هناك شرْطاً آخَرَ ذكرَهُ السيوطيّ [ت: 911هـ] الذي جمعَ ثمانيةَ مَواضِعَ مِمّا لا يُثنّى ولا يُجْمَع، وادّعى أنّهُ لا يُظْفَر بها في غيْر كتابه، والشرْطُ الذي ذَكرَهُ هو: ألاّ يُشْبِهَ الاسْمُ المُرادُ تثْنيتُه الفعْلَ، فإذا حصَل ذلك مُنِع مِن التثْنية كـ(أفْعَل) التفْضيل، لِجَرَيانها مجْرى التعجُّب، وكالمُشْتقّ المُحْتاج إلى فاعلٍ يَسُدّ مَسَدَّ خبَره، في نحو: أقائمٌ الزيْدان؟ التي تَفُوح مِن مُبْتدَئها رائحةُ الفعْل، وزاد بعْضُهم شرْطَ الاتّفاق في الوزْن، ويخرُج به تثْنيةُ نحو: (عُمَر) و(عَمْرو) فلا يُقال: *(العُمَران) ولا *(العَمْران) لاخْتلاف وَزْنيْهما (ينظر: السيوطيّ (1987) 1/ 145. ونهر (2010) ص201)، واسْتِكْمالاً لِلحديث عنْ هذا الباب نذْكُر بعْضَ الأمْثلة التي توافرتْ فيها الشروط، مثل: خالدان/ خالدَيْن. العالِمان/ العالِمَيْن. المؤمنان/ المؤمنَيْن. الشجرتان/ الشجرتَيْن. الفرَسانِ/ الفرَسَيْن. الحَجَرانِ/ الحَجَرَيْن. الفراشتان/ الفراشتَيْن... إلخ، ومِمَا أثارهُ الصرْفيّون في مُتعلِّقات الشروط في المواضع المُمْتنِع تثْنيَتُها لفْظاً أوْ معْنًى لاخْتلال بعْض شروط المُثنّى أنّهُ مِن المُمْكِن أنْ تدْخُلها التثْنيةُ إذا ما حصَل لها تعْديلٌ مّا، بِتحْويرٍ أوْ بِإضافة لفْظٍ أوْ بِتثْنيةِ جُزْءٍ دونَ آخَر؛ ولِذا جوَّزُوا تثْنيةَ اسْم الجمْع على معْنى الجماعتيْن، نحو قوله تعالى: ﴿مَثَلُ ٱلْفَرِيقَيْنِ كَٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْأَصَمِّ وَٱلْبَصِيرِ وَٱلسَّمِيعِ﴾ [هود: 24]، وجَوَّزوا تثْنيةَ مُخْتلِفَي اللفْظِ أوْ مُنْعدِم النظير مِنْ باب التغْليب، كـ(الأبَوَيْن) لِلأب والأمّ، و(القَمَريْن) لِلشمْس والقمَر-عند القُدامى-، وجَوَّزوا تثْنيةَ مُخْتلِفَي المعْنى مُبالَغةً ومَجازاً في نحو: (الأسَدان/ الأسَديْن) لِلْحقيقيّ مِن الحيوان والشُّجاع مِن البشَر، واسْتغْنَوْا بِتثْنية الصدْر مِن المُركَّب الإضافيّ عنْ تثْنية العجُز، نحو: (عبْدَا الحكيمِ/ عبْدَي الحكيم)، أمّا المُركَّبُ المزْجيُّ والإسْناديُّ وما جاء على صيغة التثْنية فإنّهم يُجيزون تثْنيتَه بِوَساطة

(ذَوَا/ ذَوَيْ) لِلْمُذكَّر و(ذَواتَا/ ذَواتَيْ) لِلْمؤنَّث، نحو: خاصَم ذَوا تَأَبّط شَرًّا ذَوَيْ سيبويْهِ، وتَصالَح ذَوَا جادَ الحقّ مع ذَواتَيْ زادَ الجمال، واتّفق ذَوَا مُحمَّديْن مع ذَوَيْ حَسنيْن (ينظر: قباوة (1988) ص189-190. ونهر (2010) ص201).

الخاتمة والتوْصيات

بعْد الوُقُوف على الملامِح الصوْتيّة والصرْفيّة عنْ كثَبٍ في منظومة الشيْخ قِرّيْو نسْتطيعُ الخُروجَ بِمُلاحظاتٍ عامّةٍ، أهمُّها:

أنّ الشيْخ الناظمَ اخْتار لدروس تلاميذِه مَنْظومةً تحْمِل أكبرَ قدْرٍ مُمْكنٍ مِن القواعد والفوائد في قالَبٍ شِعْريٍّ؛ لأنّ النفْسَ عادةً ما تَميل إلى الشِّعْر المُحبَّب في مُوسيقاهُ ولوْ كان نظْماً شكليًّا، ولِسُهولة حِفْظِه، وسُرْعة اسْتذْكارِه.

أنّ ما أَوْردهُ الناظمُ في مُسْتويَي الصرْف والصوْت هو بمَثابة رؤوس أقْلامٍ، وإشاراتٍ وطرَفِ خَيْطٍ يتَتبّعُه القارئُ؛ لِيهْديَهُ إلى خصائص الصَّوْت ودقائق الصَّرْف، وهذا الاخْتزالُ مُناسِبٌ مِنْ وجْهيْن: **الأوّل-** أنّ المنْظومة مَبْنيّةٌ على الاخْتصار والاخْتزال المشْحون بالنُّكَت والفوائد. **الآخَر-** أنّ المنْظومة في أساسها نحْويّةٌ مُركّزةٌ على النحْو بِمعْناهُ الخاصّ (التركيب)، فأراد الناظمُ أنْ يَتدرَّج في التعاطي مع الأبْواب ويُدْخِل بعْضَ المسائل الصوْتيّة والصرْفيّة؛ لِلتوْطئة وتقْريب العلاقة المتداخِلة بيْن المسْتويات حتّى تَدْخُل في النحْو بِمعْناهُ العامّ الذي يسْتوْعبُ الصوْتَ والصرْفَ والدلالةَ، وهذان الوَجْهان يَخْدُمان هدفَ المَنْظومةِ التعْليميَّ المُعْلَنَ.

أنّ الشيْخ الناظم تركَ كثيراً مِن الفراغات في القوانين الصوْتيّة والأحكام الصرْفيّة، واسْتغْنى عنْ كثيرٍ مِن المسائل والقواعد والتفْريعات، واكْتفى بِبعْض التعْريفات والأحكام الخالية من التفْصيل والأمْثلة والشواهد، وكأنّه أراد أنْ يمْلأ هاته الفراغاتِ بالشرْح والتوْضيح والدّعْم بِالشواهد والأمْثلة والإمْلاء في حلْقة الدرْس، ويُفْسحَ البراحَ لِلأسْئلة والاسْتفْساراتِ والاسْتيضاحاتِ من المطَّلِعين على مَنْظومتهِ طلبةً ومُهْتمّين.

أنّه مِن المُلاحَظات على الشيْخ الناظم اسْتخْدامُه الحرْفَ (عَنْ) بديلاً عن الحرْف (على) مع الفعْل (دلّ) في بعْض المواضع، ويبْدو أنّهُ اضْطَرَّ إلى ذلك لِمُراعاة الوَزْن العَروضيّ، والاسْتفادة مِنْ تَجْويز نِيابة حُروف الجرّ عنْ بعْضها عندَ بعْض النُّحاة إذا أُمِن اللبْس، وفي باب الكلمة وأقْسامها -مثلاً- اسْتخْدَم (يدُلّ عَنْ) في مَوْضِعٍ اضْطراراً، واسْتخْدَم (دَلّ على) اسْتخْداماً أصيلاً في ثلاثة مَواضِعَ، ومِن المُلاحَظات أيْضاً على الشيْخ الناظم أنّنا لا نُسلِّم لهُ ادّعاءَهُ حَصْرَ مَواضِعِ جمْعِ الإناث كُلِّها، كما أنّهُ لمْ يَحْصُرْ كُلَّ مَواضِعِ المُثنّى، مع كامِل التقْدير وفائقِ الإعْجاب بالجهْد الذي بذَلهُ في الجمْع والحصْر في أخْصر عِبارةٍ وأَسْلَس أُسْلوبٍ، وهذا لا يتأتّى إلاّ لِذَوي التّمكُّن والرُّسوخ في العِلْم.

أنّ الشيْخ الناظم واعٍ لِما يكتُب، فهو مُركِّزٌ في ضَبْط الحُدود واخْتيار الأنْواع والتقْسيمات، وانْتقاء الأمْثلة، كما في (باب الكلمة وأقسامها) حيثُ رَمَز في أقلَّ مِن شطْر بيْتٍ لِلاسْم الْمُضْمَر بـ(أنْتَ) ولِلْمُبْهَم بـ(هذا) ولِلظاهر بـ(رَجُل).

أنّ الشيْخ الناظم يُركِّز على ضبْط التعْريفات والحُدود والضوابط أكثرَ مِن إيراده لِلأمثلة، ولعلّ هذا مِنْ تأْثير ثقافة الشيْخ، المتمكِّن مِن عِلْم المنْطِق، والمُطَّلِع على قضايا الفلْسفة، كما أنّ مَوْضوعاتِه المُخْتارة لا تَخْرُج عن النِّظام العامّ لِأئمّة النحْو كابن مالكٍ وابن هشامٍ وابن آجرّوم.

أنّنا نسْتطيع القوْلَ: إنّ مادّة الصوْت والصرْف في المنْظومة جيّدةٌ لِطالِب العربيّة المُبْتدئ كَمًّا وكيْفاً، ونسْبتُها فيها تصلُ إلى (30%) مِنْ مَجْموع الأبْيات، ما يقرُب مِنْ نِصْفها يدخُل في الأبْواب الصرْفيّة الخالِصة، وكان نصيب المقدِّمة الصوْتيّة مِن النِّسْبة السابقة في حُدود (11%)، وهذه النِّسَبُ تُعَدّ إضافةً مُميَّزةً على كثيرٍ مِن المُقدِّمات النحْويّة، وتُعَدّ مادّةً عِلْميّةً تأسيسيّةً صالحةً لِلْبناء عليْها في قابل الدروس والمسْتويات المتقدِّمة، ومع أنّ هذي المنْظومةَ مُوَجَّهةٌ إلى صِغار طلبة الشيْخ الناظم لإعانتهم وأنّها بِمَثابة مُفكِّرةٍ خاصّةٍ ومَرْجعٍ لهُ ولِطلاّبه، فإنّها تصْلُح أنْ تكون مدْخلاً تمْهيديًّا لِطُلاّب العربيّة في كلّ زمانٍ تُوطِّئُ لهم بعْضَ مبادئَها، وترْسُم لهم مَعالِمَ مِنْ طريقها.

وأخيراً: نوصي بالاطّلاع على المنْظومة، وإعادة قراءتها، واسْتخْراج فوائدها، والنظَر إليْها مِنْ زوايا لُغويّةٍ مُتنوّعةٍ، وإقامة دراساتٍ أخْرى عليْها؛ لأنّها جديرةٌ بالدرْس والتحْليل، لِما فيها مِن فوائدَ جَمّةٍ، كما نُوصي بِتعْميمها ونشْرها وتدْريسها، حتّى يَعُمّ النفْعُ كما أراد لها ناظمُها رحمهُ الله.

المراجع

1. القرآن الكريم، برواية قالون عنْ نافع المدَنيّ.
2. آبادي، أبو الطيّب محمّد شمس الحقّ، عوْن المعْبود شرح سنَن أبي داوود، مع شرح ابن القيّم، تح: عبد الرحمن محمّد عثمان، المكتبة السلفيّة، المدينة المنوَّرة، ط: الثانية، 1388هـ - 1968م.
3. الأزهريّ، الشيخ خالد:
   - شرح التصريح على التوْضيح، وبهامشه حاشية يس الحِمْصيّ، دار إحْياء الكتب العربيّة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، د.ط، د.ت.
   - مُوَصِّل الطلاّب إلى قواعد الإعْراب، تح: رشيد عبد الرحمن العبيدي، دار الفكر، بيروت، ط: الثانية، 1390هـ - 1970م.
4. الأسطى، عبد الله محمّد، الطريف في علم التصريف، منشورات كليّة الدعوة الإسلاميّة، طرابلس، د.ط، 1992م.
5. أمانة الإعلام والثقافة بالجماهيرية الليبيّة، دليل المؤلّفين العرب الليبيّين، دار الكتب، طرابلس، د.ط، 1397هـ - 1977م.
6. الأنباري، عبد الرحمن بن محمّد، الإنصاف في مسائل الخلاف، ومعه كتاب الانْتصاف من الإنصاف، تح: محمّد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، د.ط، د.ت.
7. الأنطاكي، محمّد، المحيط في أصوات العربيّة ونحوها وصرفها، دار الشرق العربي، بيروت، ط: الثالثة، د.ت.
8. أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغويّة، مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة، ط: الثالثة، 1987م.
9. الأهدل، محمّد بن أحمد، الكواكب الدريّة على متمّمة الآجرّوميّة للحطّاب، تح: وحيد قطب وأحمد سيّد أحمد، المكتبة التوْفيقيّة، القاهرة، د.ط، د.ت.
10. بادي، عبد الحكيم محمّد، وقَفات عَروضيّة مع مَنْظومة الحقائق النحْويّة لِلشيْخ قِرّيْو، مؤتمر الشيخ قِرّيْو، كليّة الدراسات الإسلاميّة، جامعة مصراتة، 2018م.
11. الباشا، محمّد، الكافي معجم عربي حديث، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط: الأولى، 1412هـ - 1992م.
12. بايْ، مارْيو، أسس اللغة، تح: أحمد مختار عمر، منشورات جامعة طرابلس، كلية التربية، طرابلس، د.ط، 1973م.
13. بشر، كمال، الأصوات العربيّة، مكتبة الشباب، القاهرة، د.ط، د.ت.
14. بلاعو، محمّد عليّ، الحقائق النحويّة لِلعلاّمة الفقيه المُشارك محمّد مفتاح قِرّيْو شرْح وتحْقيق، دار ومكتبة بن حمودة لِلنشْر والتوْزيع، زليتن، ط: الأولى، 2022م.
15. البهنساوي، هشام، علم الأصوات، مكتبة الثقافة الدينيّة، القاهرة، ط: الأولى، 1425هـ - 2004م.
16. الجُرْجاني، عليّ بن محمّد، كتاب التعريفات، تح: إبراهيم الأبْياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: الثانية، 1413هـ - 1992م.
17. ابن جنّي، عثمان:
   - الخصائص، تح: محمّد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصريّة، القاهرة، ط: الثانية، 1371هـ - 1952م.
   - سرّ صناعة الإعراب، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط: الأولى، 1405هـ - 1985م.
18. الجَوْهريّ، إسماعيل بن حمّاد، الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربيّة)، تح: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم لِلْملايين، بيروت، ط: الرابعة، 1407هـ.
19. حسن، عبّاس، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ط: الرابعة، 1971م.
20. الحريريّ، القاسم بن عليّ، شرح مُلْحة الإعْراب، تح: بركات يوسف هبّود، المكتبة العصْريّة، صيْدا، بيروت، ط: الثانية، 1420هـ - 1999م.
21. الحَمَد، غانم قدّوري، أبحاث جديدة في علْم الأصْوات والتجْويد، دار عمّان، عمّان، ط: الأولى، 1432هـ - 2011م.
22. أبو حيّان، محمّد بن يوسف، ارْتشاف الضَّرَب من كلام العرب، تح: رجب عثمان محمّد ورمضان عبد التوّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: الأولى، 1418هـ - 1998م.
23. ابن خلدون، عبد الرحمن، مقدّمة ابن خلْدون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ط، د.ت.

24. راجح، هشام عبد الباري، الدقائق المحكمات في المخارج والصفات وما يتعلّق بهما من الأحكام والمهمّات، تقديم: أحمد فرير، دار الإيمان، الإسكندرية، د.ط، 2006م.
25. الرازي، فخر الدين محمّد بن عمر، التفسير الكبير أو مفاتيح الغيْب، منشورات محمّد علي بيْضون، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط: الأولى، 1421هـ 2000م.
26. الرضيّ الإستراباذي، محمّد بن الحسن:
- شرح الرضيّ على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط: الثانية، 1996م.
- شرح شافية ابن الحاجب، تح: محمّد نور الحسن، ومحمّد الزفْزاف ومحمّد محيي الدين، دار الفكر العربي، بيروت، د.ط، 1402هـ - 1982م.
27. رفيدة، أحمد (جمع وتصوير)، كتاب مجموع من مهمّات المتون المستعمَلة من غالب خواصّ الفنون، مكتبة الإمام أحمد زرّوق، مصراتة، 1997م.
28. الزبيدي، محمّد مرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، تح: عبد المنعم خليل إبراهيم وكريم سيّد محمود، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط: الأولى، 1428هـ - 2007م.
29. زرموح، عبد الحميد عثمان، مِنْ إسْهامات الشيخ قِرّيْو في العربيّة (ما لا ينْصرِف) نموذجاً، مؤتمر الشيخ قِرّيْو، كليّة الدراسات الإسلاميّة، جامعة مصراتة، 2018م.
30. الزريقي، جمعة، تراجُم ليبيّة، دراسة في حياة وآثار بعض الفقهاء والأعلام من ليبيا قديماً وحديثاً، دار المدار الإسلامي، بيروت، ط: الأولى، 2005م.
31. الزمخْشريّ، جار الله محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق التنْزيل وعيون الأقاويل في وُجوه التأويل، دار الباز، مكّة، دار المعْرفة، بيروت، د.ط، د.ت.
32. سويد، عبد الله ومصطفى، عبد الله، علم اللغة، دار المدينة القديمة للكتاب، طرابلس، ط: الأولى، 1993م.
33. سيبويْه، عمْرو بن عثمان، كتاب سيبويْه، تح: عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، د.ط، د.ت.
34. ابن سينا، الحسيْن بن عبد الله، أسباب حدوث الحرْف، مراجعة وتقديم: طه عبد الرحمن سعْد، مكتبة الكليّات الأزهريّة، د.ط، 1398هـ - 1978م.
35. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر:
- المزهر في علوم اللغة، تح: محمّد جاد المَوْلى بك ومحمّد أبو الفضل إبراهيم وعليّ البجاوي، المكتبة العصْريّة، صيْدا، بيْروت، ط: الرابعة، 1408هـ - 1987م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد العال سالم مكرّم، مؤسّسة الرسالة، بيروت، ط: الثانية، 1407هـ - 1987م.
36. الشيخ، أحمد محمّد، تصريف الأفعال، دار المَوْرد، بيروت، ط: الأولى، 1987م.
37. الصبّان، محمّد بن عليّ، حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألْفيّة ابن مالك ومعه شرح شواهد العيْني، دار إحياء الكتب العربيّة، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، د.ط، د.ت.
38. الضالع، محمّد صالح، علم الأصوات عند ابن سينا، دار المعرفة الجامعيّة دار، الإسكنْدريّة، د.ط، د.ت.
39. عبد الجليل، عبد القادر، علم الصرف الصوتي، دار صفا للنشر والتوزيع، عمّان، ط: الأولى، 1431هـ - 2010م.
40. عبد الحميد، محمّد محيي الدين، التحفة السنيّة بشرح المقدّمة الآجروميّة، مكتبة ومطبعة محمّد عليّ صبيح وأولاده، القاهرة، ط: التاسعة عشرة، 1392هـ - 1972م.
41. عبد الصادق، عبد الفتاح، الآجروميّة المبسّطة، مكتبة ومطبعة محمّد علي صبيح وأولاده، القاهرة، ط: الثانية، 1375هـ - 1955م.
42. عبْهري، كمال وحمارْشة، توْفيق والخطيب، عماد والزهيري، محمود، اللغة العربيّة دراسات في علوم اللغة، الجنان، عمّان، د.ط، 2005م.
43. العبيدي، رشيد عبد الرحمن، معجم الصوْتيّات، مركز البحوث والدراسات الإسْلاميّة، بغداد، ط: الأولى، 1428هـ - 2007م.
44. أبو عجيلة، مصطفى، زاوية الإمام أحمد زرّوق بمصراتة، ومضات من تاريخ الفكر والثقافة في ليبيا، دار رباح للطباعة والنشر، مصراتة، د.ط، 2001م.
45. العسْكريّ، الحسن بن عبد الله، الفروق في اللغة، تح: لجنة إحْياء التراث العربيّ في دار الآفاق الجديدة، الدار العربيّة لِلكتاب، طرابلس، تونس، ط: السادسة، 1403هـ - 1983م.
46. العسكري، السيّد مُرتضى، التجْويد، دار الرائد العربي، بيروت، ط: الخامسة، 1412هـ - 1991م.
47. عضيمة، محمّد عبد الخالق، اللُّباب في تصْريف الأفْعال، دار العهْد الجديد للطباعة، القاهرة، ط: الثانية، د.ت.
48. ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن، شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، تح: محمّد محيي الدين عبد الحميد، د.د، ط: الثانية، د.ت.

49. العُكْبريّ، أبو البقاء عبد الله بن الحسيْن، كتاب المُتّبَع في شرح اللُّمَع، تح: عبد الحميد حمَد الزويّ، منشورات جامعة قارْيونس، بنغازي، ط: الأولى، 1994م.
50. عمر، أحمد مختار، دراسة الصوت اللغويّ، عالم الكتب، القاهرة، د.ط، 1411هـ - 1991م.
51. عِيبلو، سالم محمّد، الخصائص المنْهجيّة لِكتاب الحقائق النحْويّة لِلشيْخ محمّد قِرّيْو، مؤتمر الشيخ قِرّيْو، كليّة الدراسات الإسلاميّة، جامعة مصراتة، 2018م.
52. الفاكهيّ، عبد الله بن أحمد، شرح الفواكه الجنيّة على متمّمة الآجرّوميّة لِلحطّاب، تح: محمود نصّار، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط: الثانية، 2009م.
53. الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العيْن، تح: مهدي المخْزومي وإبراهيم السامرّائي، دار ومكتبة الهلال، دار الشؤون الثقافيّة العامّة، بغْداد، د.ط، 1986م.
54. قباوة، فخر الدين، تصريف الأسماء والأفعال، مكتبة المعارف، بيروت، ط: الثانية، 1408هـ - 1988م.
55. قِرّيْو، محمّد مفتاح، شرح وتحقيق: محمّد عليّ بلاعو، دار ومكتبة بن حمودة للنشْر والتوْزيع، زليتن، ط: الأولى، 2022م.
56. القماطي، محمّد منصف، الأصوات ووظائفها، دار الوليد، طرابلس، د.ط، 2003م.
57. قمحاوي، محمّد الصادق، البُرْهان في تجْويد القرْآن، دار مكتبة الفكر، طرابلس، مكتبة الجامعة الأزهريّة، القاهرة، د.ط، 1969م
58. الكافيجي، محيي الدين، شرح قواعد الإعراب لابن هشام، تح: فخر الدين قباوة، دار طلاس، دمشق، ط: الثانية، 1993م.
59. كحّالة، عمر، معجم المؤلّفين تراجم مؤلّفي الكتب العربيّة، مكتبة المثنّى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ط، د.ت.
60. ابن كمال باشا، أحمد بن سليْمان، التعريفات والاصطلاحات، تح: خالد فهمي، مؤسّسة العلْياء لِلنشْر والتوْزيع، القاهرة، ط: الأولى، 1430هـ - 2009م.
61. المالقي، أحمد بن عبد النور، رصْف المباني في شرح حروف المعاني، تح: محمّد أحمد الخرّاط، مطبوعات مجْمع اللغة العربيّة، دمشق، د.ط، د.ت.
62. المبرّد، محمّد بن يزيد، المقْتضَب، تح: محمّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ط، د.ت.
63. المجريسي، عصام عبد الله، النظْم العِلْميّ في التأليف النحْويّ (رسالة ماجسْتير) كليّة الآداب والتربية، جامعة السابع من أكتوبر، مصراتة، 2006م.
64. مَجْمَع اللغة العربيّة، مصطفى، إبراهيم وآخرون، المعْجَم الوسيط، إشراف: عبد السلام هارون، المكتبة العلْميّة، طهران، د.ط، د.ت.
65. المُرادي، الحسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تح: فخر الدين قباوة ومحمّد نديم فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط: الثانية، 1403هـ - 1983م.
66. أبو المكارم، عليّ، التعريف بالتصْريف، مؤسّسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط: الأولى، 1428هـ - 2007م.
67. ابن مَنْظور، محمّد بن مَكْرَم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط: الرابعة، 2005م.
68. نجا، محمّد إبراهيم، التجويد والأصوات، دار الحديث، القاهرة، د.ط، 1429هـ - 2008م.
69. نهر، هادي، الصرف الوافي دراسات وصْفيّة تطبيقيّة، عالم الكتب الحديث، عمّان، ط: الأولى، 1431هـ - 2010م.
70. ابن هشام، عبد الله بن يوسف:
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ط، د.ت.
- الإعراب عن قواعد الإعراب، تح: رشيد عبد الرحمن العبيدي، دار الفكر، بيروت، ط: الثانية، 1390هـ 1970م.
- أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، تح: محمّد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط: الخامسة، 1399هـ - 1979م.

71. وهبة، مجْدي والمهنْدس، كامل، معجم المصطلحات العربيّة في اللغة والأدب، مكتبة لبنان، بيروت، د.ط، 1979م.
72. يعقوب، إميل بديع، مؤسوعة النحْو والصرْف والإعْراب، دار العلْم لِلملايين، بيروت، ط: الأولى، 1988م.
ابن يعيش، يعيش بن عليّ، .73